# مجلس الأمة 72

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الثاني والسبعون -نوفمبر 2016


بمناسبة ذكرى أول نوفمبر

## يوم دراسي:

# الدبلوماسية الجزائرية:

## من دبلوماسية تقرير المصير إلى دبلوماسية تصدير السلام

## مجلس الأمة يصادق على قانون المالية لسنة 2017

رئيس المجلس: **التصورات السوداوية تنقصها الدقة والموضوعية**

# الفهرس


اختتاح الدورة البرلمانية العادية 2016 - 2017
**مراجعة النظام الداخلي، فرصة لتكييف وتحسين أداء المجلس** 04

الجلسات
**مجلس الأمة يصادق على قانون المالية لسنة 2017** 10
**أعضاء مجلس الأمة يُصادقون على نص القانون الذي يُحدِّد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتنظيمه وسيره** 14

الأسئلة الشفوية 18
**مرونة أكبر للتكفل بالأطفال قبل سن التمدرس**
**الأمن الإلكتروني !!** 20
**ضرورة مراعاة البيئة وسلامتها** 21
**تطوير الرياضة بولايات الجنوب** 25
**مادة الوقود..تساؤل حول نوعية تركيزها** 26
**ادماج خريجي التكوين المهني** 27

استقبالات 28

تعاون
منتدى التعاون البرلماني الجزائري-الفرنسي
**رئيس مجلس الأمة في زيارة رسمية إلى فرنسا ويؤكد أن التعاون الاقتصادي يجب أن يتجاوز الإطار التجاري** 31

النشاط الخارجي 34

يوم دراسي
**أي مستقبل للديمقراطية.. الديمقراطية** 2030 37

محاضرة
**الدبلوماسية الجزائرية من دبلوماسية تقرير المصير إلى دبلوماسية تصدير السلام** 39

المدار البرلماني 40


**تنويه**

يغطي هذا العدد 72 من مجلة مجلس الأمة شهري سبتمبر وأكتوبر، ويصدر متأخراً عن موعده حرصاً على عدم إرجاء قانون المالية لسنة 2017 إلى العدد الموالي بالنظر للأهمية التي يكتسيها هذا النص، على أن يتم إدراج بقية نشاطات المجلس لشهري نوفمبر وديسمبر في العدد القادم.

**دورية تصدر عن مجلس الأمة**

الرئيس الشرفي:
**السيد عبد القادر بن صالح**
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
**محمد هلوب**

مستشارا التحرير
**سليم رباحي**
**نصيرة بن قرنة**

هيئة التحرير
**كريمة بنود**
**د. سعاد بكار بنت طاعة الله**
**شهرزاد لورفيوي**

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
**عبد الرحمان بوشايب**

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: ٠٧، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue*majliselouma.dz


يأتي مشروع القانون الخاص بالنظام الداخلي لهيئتنا ليعطينا الفرصة لكي نتولى مراجعة أحكامه وتطعيمه بأحكام جديدة مستمدة من :

– مضمون الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات،

– وأيضا من التجربة التي اكتسبها مجلسنا طيلة 18 سنة من الممارسة... وهي فترة كانت ثرية بالدروس مكنتنا من تسجيل إيجابيات هذا القانون ونواقصه، ناهيك عن كون الدستور الجديد أتى بأحكام لم تكن موجودة من قبل ومنح الهيئة بموجبها صلاحيات يتوجب التكييف والتحسين في إطارها...

عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة من كلمة افتتاح الدورة

# مجلس الأمة يفتتح دورته البرلمانية العادية 2016 - 2017

## مراجعة النظام الداخلي، فرصة لتكييف وتحسين أداء المجلس

عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة 135 من الدستور؛ والمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وَعَمَلَهُمَا، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ افتتح مجلس الأمة دورته البرلمانية العادية 2016 - 2017.

جرت مراسيم الافتتاح في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس صبيحة يوم الأحد 4 سبتمبر 2016 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس وهي الجلسة التي دُعيَ إليها كل من السيدات والسادة: رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، أعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة وكذا ممثلي وسائل الإعلام.

وبعد الاستماع إلى مراسيم الافتتاح من تلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني، ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة كلمة بالمناسبة؛ هذا نصها الكامل:

مرحبًا بكم جميعًا سيداتي سادتي... في مقر مجلس الأمة لحضور افتتاح دورة البرلمان لسنة 2016 – 2017، حضور نثمنه عاليًا ونعتز بدلالاته الرمزية، خاصة كون المناسبة هذه المرة تدشن لمرحلة دستورية متميزة وواعدة، وكونها تُعد أول دورة سنوية للبرلمان بعد المراجعة الدستورية.

خصوصية الدورة تكمن في كون طبيعتها قد تغيرت من نصف سنوية إلى سنوية، مع كل ما يتيحه هذا التغيير من مواصلة البرلمان لنشاطه التشريعي والرقابي طيلة عشرة أشهر كاملة.

لقد جرت العادة عند بداية كل دورة أن أعرض أمامكم جدول أعمالها الذي يتم ضبطه بالاتفاق والتشاور مع المجلس الشعبي الوطني ومع الحكومة. لكن بالنظر إلى أن أشغال الدورة ستكون هذه المرة على مدار سنة تقريبًا، فقد لا يكون في المقدور تحديد كافة عناوين جدول أعمالها الآن... كونه سيتغير باستمرار خلال الفترة، كما أن المعارضة أصبح من حقها أن تقدم مقترحات في هذا المجال كلما رأت هناك ضرورة.

هذه المرة سوف نكتفي، سيداتي سادتي، بالحديث عن مشاريع النصوص التي أفادتنا الحكومة أنها تنوي تقديمها

لحد الآن. مشاريع قوانين تعكس رغبة الهيئة التنفيذية في تكييف وتحيين قوانين الدولة مع مضمون الدستور الجديد، تكييف استوجبته أيضًا سياسة الإصلاح التي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية...

قانون المالية لسنة 2017 سيأتي كالعادة لتوفير الأدوات القانونية والمالية لتطبيق النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار. بالإضافة إلى إتيانه بتدابير أخرى في مجال ترشيد الإنفاق العام...

دائما في القطاع المالي، سيكون أعضاء المجلس على موعد مع مناقشة قانون ضبط الميزانية لسنة 2014، وهذا في إطار ممارسة رقابتهم اللاحقة على صرف ميزانية الدولة.

وفي نفس المجال سوف يقدم لكم خلال الدورة مشروعي قانون الجمارك وقانون مكافحة التهريب.

إن التطور الذي يعرفه المجتمع الجزائري في العديد من الجوانب يتطلب وضع قواعد وتدابير جديدة للتكفل بكل إفرازات ذلك التطور...

ففي مجال الرقمنة والمعلوماتية ووسائط التواصل الاجتماعي مثلا يمكن القول أن بلادنا بدأت فعلا في الدخول في المجتمع الرقمي، وهو ما يتطلب مرافقة هذا التحول بوضع أطر تنظيمية وقانونية تعطي الحلول للمشاكل المطروحة.

وفي هذا السياق، تندرج مشاريع القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وبحماية المعطيات الشخصية وبتحديد كيفيات ممارسة الحق في الحصول على المعلومات والوثائق ونقلها وبالحالة المدنية، وبالنشاطات الإشهارية وكذا القواعد المتعلقة بالبريد وبالاتصالات الإلكترونية...

وفي الجانب الاجتماعي، ينتظر أن يُعرض على هيئتنا مشاريع قوانين تخص الحياة الاجتماعية والمهنية للمواطن، ويتعلق الأمر بقانون الصحة والقانون المتعلق بالتقاعد اللذين سيأتيان للتكفل بالخريطة الصحية وبمنظومة التقاعد في البلاد.

وإلى جانب مشاريع القوانين التي تهدف إلى تحسين الإطار العام لحياة المواطن وتنقلاته، هناك القانون المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع وبتنظيم حركة المرور عبر الطرق.

وفيما يتعلق بالنشاط الجمعوي يرتقب أن يعرض على هيئتنا مشروع القانون العضوي المتعلق بشروط وكيفيات إنشاء الجمعيات، الذي سيأتي للتكيف مع الأحكام الجديدة التي أتى بها الدستور ويستجيب للمتطلبات التنظيمية التي يقتضيها النشاط الجمعوي.

في هذه الدورة، سيتواصل إصلاح قطاع العدالة من خلال مشروع القانون المتمم والمعدل لقانون الإجراءات الجزائية للتكفل بتنظيم محكمة الجنايات في إطار تجسيد مبدأ التقاضي على درجتين وحق الشخص الموقوف للنظر، لتوفير ضمانات أكثر لحقوق المتهم.

وفي إطار مواصلة العمل على ترقية حقوق الإنسان وترسيخها، ينتظر أن يعرض على هيئتنا مشروع القانون الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره.

من جهة أخرى، ستكون أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفرصة لدراسة وإبداء الموقف من مشروع القانون الذي يحدد قائمة الوظائف والمسؤوليات التي يشترط لتوليها التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها، والذي سيأتي تجسيدًا لمضمون المادة 63 من الدستور.

في القطاع الصناعي، وقصد بعث دينامية جديدة فيه، ستتعزز منظومتنا التشريعية بمشروع القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي سيأتي للتكفل بكل الانشغالات التنظيمية والقانونية التي تطرحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يجعلها أكثر تنافسية.

بعد طول انتظار يأتي مشروع القانون الخاص بالنظام الداخلي لهيئتنا ليعطينا الفرصة لكي نتولى مراجعة أحكامه وتطعيمه بأحكام جديدة مستمدة من :

– مضمون الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات،

– وأيضا من التجربة التي اكتسبها مجلسنا طيلة 18 سنة من الممارسة... وهي فترة كانت ثرية بالدروس مكنتنا من تسجيل إيجابيات هذا القانون ونواقصه، ناهيك عن كون الدستور الجديد أتى بأحكام لم تكن موجودة من قبل ومنح الهيئة بموجبها صلاحيات يتوجب التكييف والتحسين في إطارها...

وهنا أستسمحكم عذرًا هذه المرة أن أستغل موقعي كواحد منكم لأسجل بعض الملاحظات الشخصية وأشير إلى بعض القراءات المستخلصة من التجربة المعاشة ليس بقصد توجيه النقاش وإنما بقصد تعميم الفائدة. وتبقى بالطبع الكلمة الأخيرة لكم سيداتي سادتي...

وهنا بودي أن أذكر ببعض المعطيات الأولية لأقول فيها :

– إن الهيئة عند إنشائها لجأت إلى اعتماد أحكام فرضتها ظروف التأسيس، وهي عمومًا أحكام أثبتت جدواها... أحكامَ ساعدتنا على علاج المشاكل التي واجهتنا يومها... لكن بالمقابل فإن تطبيق النظام الداخلي الحالي أثبت محدوديته في بعض المرات مما كان يفرض على مكتب المجلس أن يلجأ إلى الاجتهاد، ويفعّل منهجية التنسيق مع المجلس الشعبي الوطني ومع الحكومة لتجاوز الإشكالات التي كانت تبرز في الممارسة بين الحين والآخر...

واليوم أعتقد، زميلاتي زملائي، أن الوقت موات جدًا لكي نستفيد من هذه التجربة وبالوقت ذاته نسعى للبحث عن أحسن الصيغ والحلول للمشاكل التي قد تطرح علينا مستقبلا...

– إذن النظام الداخلي الحالي في مجمله كان مفيدًا لكنه يحتاج إلى التنقيح والتطعيم بأحكام جديدة في المجالات التي لم تكن متوفرة في النص الحالي أو هي أصبحت غير مسايرة للوضع الجديد الذي سيعرفه مجلس الأمة على ضوء التعديل الدستوري الجديد...

المهم في الأمر، زميلاتي زملائي، أن هناك جملة نقاط ارتأيت تسجيلها بعد قراءتي السريعة للنصوص الجديدة بقصد إثراء النقاش... وهناك ما لا يقل عن 25 مادة جديرة بأن تكرس في مضمون النظام الداخلي الذي يقترح علينا أثناء الدورة... منها دور المعارضة ضمن هيئتنا... كما يتوجب :

– تقنين واجب التزام عضو مجلس الأمة بالحضور في اجتماعات اللجان والجلسات العامة...
– تقنين منع التجوال السياسي بين الأحزاب...
– تقنين نظام الدورة البرلمانية الواحدة في مجلس الأمة.
– وتقنين حق مجلس الأمة في المبادرة القانونية طبقًا للمادة 136 من التعديل الدستوري الجديد...
– وتقنين إيداع الوزير الأول لدى مكتب مجلس الأمة مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.
– تقنين نظام التصويت وفقا لأحكام المادة 138 من الدستور.
– تقنين إجراء حل الخلاف بين غرفتي البرلمان.
– تقنين نظام التصويت على المداولة الثانية (القراءة الثانية)...
– وأيضا تحديد نظام التصويت على مخطط عمل الحكومة بموجب لائحة.
– صياغة وتقنين عملية موافقة مجلس الأمة بموجب قانون على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
– تقنين إجراءات استجواب أعضاء الحكومة من قبل مجلس الأمة.
– وكذا تقنين إجراءات الأسئلة الشفوية والكتابية.

– وكيفية انتخاب عضوين من مجلس الأمة في تشكيلة المجلس الدستوري وكذا عضوين من المجلس لتمثيله في المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

– وتحديد كيفية تصويت مجلس الأمة على مبادرة رئيس الجمهورية بتعديل الدستور بواسطة الاستفتاء الشعبي...

– صياغة وتقنين إجراءات تشكيل لجان التحقيق البرلماني.

– تقنين إجراءات طلبات الاستماع إلى أعضاء الحكومة من قبل لجان مجلس الأمة.

تلك هي بعض الملاحظات استنتجتها من قراءة سريعة لمضمون الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات والتي تستوجب المعالجة ضمن أحكام النظام الداخلي وبالتأكيد فإن هناك أخرى سوف تساهمون سيداتي سادتي (ولا شك) في تقديمها...

تلكم هي، سيداتي سادتي، أهم المواضيع التي سوف تكون موضوع دراسة وتحديد الموقف أثناء هذه الدورة.

أما فيما يتعلق بالأداء البرلماني ومراقبة عمل الحكومة فسيتواصل العمل به كما هو معهود، سواء تعلق الأمر بالأسئلة الكتابية أو بجلسات الأسئلة الشفوية أو جلسات الاستماع التي تنظمها اللجان المختلفة أو الجولات الاستعلامية... الأمر ذاته سوف يستمر العمل به في مجال النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية أو النشاط الخارجي... فهي كلها نشاطات معتادة تعرفون مجالاتها والمجلس سوف يواصل نشاطاته في إطارها ولا داعي لتكرار الكلام عنها...

في فترة العطلة بالتأكيد فإن الكثيرين مِن مَن تجوّل في مناطق البلاد... قد كان لهم مُشاهدات وانطباعات عمّا وصلت إليه التنمية الوطنية... التي بفضلها أصبحت الجزائر اليوم تظهر بوجه جديد... حيث تحوّلت حقًا إلى ورشة كبيرة... تعج بالحركة وتصنع المستقبل... المستقبل الواعد...

وهو ما يجعل الأمل – بحق – مشروعًا لأن النموذج الجديد للنمو والتنمية الذي انتهجته الحكومة وشركاؤها الاقتصاديون والاجتماعيون، سيعزز التوجه نحو البدائل المتاحة أمام النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالقاعدة الصناعية والطاقات المتجددة...

أو باقتصاد الخدمات في مجال السياحة والاقتصاد الرقمي أو بالقدرات الفلاحية الضخمة المتوفرة.

لقد أتيت على هذه الحقائق لكي أذكّر الأصوات التي باستمرار تحاول تَسْويد المشهد وتتجاهل الحقيقة والواقع... لكي أقول لها إذا كانت لها غاية تريد تبليغها فما عليها إلا أن تختار خطابًا آخر غير ذلك الذي اِعتادت استعماله...

لأن الشعب يرى ويعرف الحقيقة الماثلة أمام أعينه... بل هو يلمسها... ولديه الوعي الكافي لكي لا ينخدع بالخطب غير المؤسسة...

إن الإشارة إلى هذا الواقع بما يحمله من زخم تنموي كبير وفي شتى المجالات وعبر كل ربوع الوطن، هو الذي يدحض بالواقع مضامين خطابهم السياسي المجانب للحقيقة خاصة وأن هذا الخطاب يأتي متزامنًا مع اقتراب موعد الحملات الانتخابية والتي تأتي هذه المرة قبل أوانها لدى بعض الفعاليات والفاعلين من الطبقة السياسية...

ولئن كنا قد تَعَوّدنا في مثل هذه الأجواء على نقاش وحراك في الساحة السياسية والإعلامية، فإننا لا نستبعد أن تزداد حيويته كلما اقتربنا من المواعيد الانتخابية المقررة في غضون السنة القادمة.

... وكل ما نقوله للمناسبة هو أننا نأمل أن تكون التجارب السابقة قد أنضجت المسار الديمقراطي والنقاش ذي الطابع الانتخابي...

نقول نأمل أن يكون الاختلاف في الرؤى معبرًا عن ثقافة ديمقراطية متحررة من الضغينة، ونأمل كذلك أن يكون الاختلاف نابعًا من ثقافة ديمقراطية تقوم على أساس النزاهة في التنافس بين البرامج ومواجهة الأفكار...

يتزامن افتتاح الدورة هذه المرة مع الدخول الاجتماعي، إذ بدأنا نعيش مظاهره عمليًا حيث راحت المصانع والمعامل والهيات والمؤسسات، تستأنف نشاطاتها العادية...

واليوم تحديدًا يلتحق الملايين من بنات وأبناء الجزائر بالمؤسسات التربوية... وهذا الحدث الاجتماعي السنوي تبرز أهميته في كونه يُبيّن حجم الجهود والإمكانيات الثقيلة ماليًا وبشريًا التي رصدتها الدولة للتكفل بتمدرس بناتنا وأبنائنا وضمان مسارهم الدراسي.

وإننا بالمناسبة نود أن نعرب في هذا المجال بالذات عن بالغ تقديرنا للترتيبات التي سهرت الدولة على توفيرها من أجل إنجاح الدخول المدرسي والجامعي ومرافقة التلاميذ والطلبة طيلة الموسم 2016-2017...

وندعو في الوقت ذاته إلى التعاون بين الشركاء من وصاية وأولياء التلاميذ ونقابات لترقية الحوار وتوجيهه في المسار الذي يخدم المنظومة التربوية في تفتحها وأصالتها، وفي توجُّهها نحو العصرنة وتمسكها بعناصر الهوية الوطنية.

أما على صعيد النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فالتوجيهات القيمة التي أعطاها السيد رئيس الجمهورية بمناسبة ذكرى 20 أوت مضافًا لها نتائج النموذج الذي أقرته الثلاثية الأخيرة وتأكيدها في المناسبة ذاتها على تمسكها بالعقد الاجتماعي، لهي كلها نتائج مرتبطة بعامل الوقت والتكامل المنشود بين المتعاملين العموميين والخواص، وانخراط الشريك الاجتماعي في التوجه نحو الفعالية والمردودية...

وفي هذا السياق يجدر التنويه هنا بالحرص المستمر الذي ما فتأ فخامة رئيس الجمهورية يبديه لتحريك الآلة الاقتصادية ودعواته المستمرة للحفاظ على مناصب العمل... وتكريس كل أشكال الحماية الاجتماعية للعاملات والعمال. لهي كلها توجيهات هامة يتوجب أخذها بعين الاعتبار خاصة وأنها تُعتبر مفاتيح حلول للمشاكل من شأنها أن ترشد إلى تجاوز أوضاع الضغوطات الاقتصادية الراهنة، وكونها تجذّر إرادة الدولة في التمسك بالعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني مع كل ما يستوجب ذلك من إجراءات الترشيد التي تنتهجها الحكومة للتخفيف من الآثار الناجمة عن انخفاض الموارد المالية، والتي وجدت وتجد (بفضل وعي المواطنين والتفهُّم لها)...

نقول هذا، سيداتي سادتي، برغم إدراكنا لوجود مظاهر لافتة (تُخيل على بعض النقائص)... وهي نقائص تتعاطى معها الحكومة وتتابع معالجتها حسب الأولويات والإمكانيات المتاحة... لهذا فإننا ندعو ممثلي الشعب في البرلمان وأيضا فعاليات المجتمع المدني، نقول ندعوهم إلى التنبيه لضرورة تغليب روح المواطنة، وتوسيع دائرة الحوار على المستوى المحلي مع المواطنين للتكفل التدريجي بانشغالاتهم قدر الإمكان...

وبالمناسبة لا بد من التذكير هنا بأن مساهمات السيدات والسادة أعضاء المجلس في الإصغاء للمواطنين ونقل انشغالاتهم تبقى من أهم أولويات عملهم كما أعاد الدستور الجديد تكريسها...

بعد أيام قلائل سيشرق علينا عيد الأضحى المبارك وهي سانحة أنتهزها لأتقدم إليكم وإلى كافة الجزائريات والجزائريين بأحر التهاني وأطيب الأماني، سائلا العلي القدير أن يعيده على بلدنا بمزيد من التقدم والازدهار في كنف الأمن والاستقرار وإلى أمتنا العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

شكرًا لكم على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

# مجلس الأمة يصـــادق على قانون الماليــة لسنة 2017

صادق مجلس الأمة يوم الأربعاء 07 ديسمبر 2016 على مشروع قانون المالية لسنة 2017. وقد تميز موعد مناقشة مشروع القانون بكثافة ونوعية تدخلات السيدات والسادة الأعضاء.. فبعد الجلسة الأولى التي عرض فيها السيد حاجي بابا عمي، وزير المالية والتي تناول فيها بالتفصيل المؤشرات الأساسية التي اعتمدت في بناء التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية والتدابير التشريعية التي تضمنها. قدم مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية مضمون التقرير التمهيدي، ليشرع أعضاء المجلس في الجلسات العامة المخصصة للمناقشة، والتي انتهت بتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.

فقد دعا رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي السيد الهاشمي جيار، إلى تركيز النقاش مستقبلا على إثني عشر (12) ورشة وهي :

• دور الدولة والسوق كل من جهته في نمو البلاد

• تنويع الاقتصاد الوطني الذي أصبح ضرورة قصوى وأمرا في غاية الأهمية

• فعالية رصد الموارد

• إشكالية ووظيفة الدعم الذي تقدمه الدولة

• موضوع سياسة التضامن والحماية الاجتماعية

• تسديد المديونية العمومية

• الأهداف ذات الأولوية في مجال السياسة الاقتصادية

• الجباية وآثارها الاقتصادية

• علاج العجز الخارجي على ضوء ما آلت إليه سوق البترول من الانخفاض

• موضوع الاجتذاب والاستقطاب المالي لبلادنا

• عولمة نشاط المؤسسات الجزائري

• الإعلام الاقتصادي والاتصال الذين يمكنان من التعريف والفهم والإقناع، ليشعر كل مواطن بأنه معني باقتصاد البلاد ومشاكله وتحدياته.

ومن جهته أبرز رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني السيد زوبيري محمد، ضرورة عصرنة جهاز التحصيل الضريبي وإكسابه الشفافية اللازمة التي تزرع الثقة لدى دافعي الضرائب من كل الفئات والشرائح.

• إدماج الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية

• مكافحة تهريب المواد الأساسية للدول المجاورة

• تنظيم تجارة العملة الصعبة

• النظر في المنح والعلاوات التي يأخذها إطارات ومسيري بعض المؤسسات والشركات الوطنية الكبرى (كالبنوك و القطاع المصرفي عموما)

• كيفية الضمان والتحويل في عمليات الاستيراد لبعض الكماليات على وجه الخصوص

• الضريبة العقارية على الفيلات والقصور والشركات التجارية والخدماتية للعائلات

• المهن الحرة كالأطباء والمهندسين والمحامون.. إلخ

• ترشد الدعم بحيث لا يستفيد منه الغني والفقير بنفس الشكل.

وركز رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي السيد عبد المجيد بوزريبة، على أهمية تمسك الحكومة بصرامة مخططها لتطوير ميزانية الدولة من 2017 إلى 2019، لكي تحافظ على القدرات المالية للبلاد، وتطبيق إجراءات لترشيد النفقات في مجال ميزانية التسيير، مدرجا النقاط التالية في سياق اقتراحاته:

• الإسراع في إصلاح المنظومة الجبائية

• الصرامة في مجال مكافحة الفساد بجميع أنواعه بما في ذلك تبييض الأموال وتهريبها إلى الخارج

• ضرورة الابتعاد على الخيارات السهلة وعلى رأسها الاستدانة من الخارج، لما في ذلك من رهن للسيادة الوطنية ومخاطر على المستقبل الاجتماعي للمواطن

• ضرورة السهر على رقابة صارمة للسوق والأسعار.

• إعادة النظر في كيفية تسيير سياسة الدعم لتنحصر هذه الأخيرة في فائدة الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط.

• طلب تحضير الجباية على الثروة وإدخالها في مشروع قانون المالية للسنة المقبلة لتعزيز مداخيل الدولة من جهة وإثبات لمواطن حرص الدولة على التضامن الوطني الحقيق في الظروف الصعبة من جهة أخرى.

• الإبقاء على البحث العلمي وكذا تحفيز الابتكار وتوطيد العلاقة بينهما والمؤسسات الاقتصادية.

• دعم وترحيب بقرار الحكومة المتعلق بدعم سعر الكهرباء لفائدة المواطنين في جنوب البلاد، مطالبا في نفس الوقت بدعم سعر الغاز في فصل الشتاء لفائدة المواطنين في الهضاب العليا والمناطق الجبلية من أجل التدفئة.

وقد أوصت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة في تقريرها التكميلي جملة من التوصيات وهي :

• عدم التسرع في اتخاذ بعض التدابير لا يما منها التي تمس بالقدرة الشرائية للمواطن، قبل استنفاذ كل البدائل المتاحة،

• الإسراع في مراجعى نظام الدعم حتى يذهب هذا الأخير إلى الفئات ذات الدخل الضعيف، وهذا تحقيقا للعدالة الاجتماعية،

• مواصلة اتخاذ التدابير الكفيلة باحتواء الاقتصاد الموازي ضمن الأطر القانونية

• تحصيل مستحقات الخزينة العمومية ، مهما كان نوعها بكل صرامة، وتفعيل كافة الآليات القانونية المتاحة من أجل ذلك.

**وفي اختتام الجلسات ألقى رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، كلمة بعد المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2017 هذا نصها:**





**أيتها السيدات، أيها السادة،**

**انتهينا قبل قليل من المصادقة على قانون المالية لعام 2017، وبهذه المصادقة نكون قد خطونا ببلادنا خطوة هامة تهيؤها لمواجهة المصاعب المالية الحساسة التي تعرفها... كون القانون المذكور جاء بأحكام وتدابير من شأنها أن ترسم معالم طريق سياستنا الاقتصادية والمالية للسنة القادمة على ضوء المصاعب والتحديات المتوقعة...**

**- وإنني منطلقًا من هذا الواقع ومقدرًا للأهمية التي يكتسيها الموضوع... أستسمحكم إبداء بعض الملاحظات والتعبير عن بعض الآراء ذات الصلة بمضمون هذا القانون...**

**لكن قبل هذا وذلك، أود أن أسجل الأهمية والخصوصية التي يكتسيها هذا القانون... كون المصادقة تأتي في ظل ظروف خاصة تعرفها البلاد وهي تأتي عقب نقاشات ثرية وعميقة في مجلس الأمة، وقبلها على الساحة الوطنية... مناقشة - مجلسنا - سادتها الواقعية في المعالجة والموضوعية في تقديم صيغ الحلول للمشاكل المطروحة حاليًا أو تلك التي ستطرح مستقبلا.**

**نقاش قُدمت فيه أفكار بنّاءة في مضمونها وقابلة للتطبيق على صعيد الواقع. ومن كل ذلك يصبح هذا القانون (من وجهة نظرنا) محطة هامة في مسيرة وطننا وبالوقت ذاته يشكل منعرجًا جديدًا في نهج سياستنا المالية والاقتصادية من شأنه أن يُدخل البلاد في مرحلة ترشحها لأن تكون في مكانة تُمكّنها من التصدي لمصاعبها المالية الظرفية... وتمكنها من التوفيق ما بين التحديات الحقيقية التي تعترضها والتي يجب التكيف معها والظروف الصعبة التي يعاني منها المواطن والتي يجب التكفل بها.**

**أيتها السيدات، أيها السادة،**

**إن نقاشات أعضاء مجلس الأمة لم تنطلق من فراغ ولم تقدم طروحات خيالية ولا هي كانت ترمي إلى إقتراح تصورات مستحيلة التحقيق، بل هي كانت في مجملها تعرض الواقع المعاش أمام الهيئة التنفيذية وتسعى إلى تقديم التصورات التي تهدف إلى التوفيق بين ما هو مقدم لها من مقترحات في القانون المعروض وما يراه السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة من رؤى واقعية للمشاكل المطروحة وكما يعيشها المواطن.**

**الأمر الذي يجب التذكير به في هذا المجال هو أنّ قانون المالية لسنة 2017 جاء في سياق بداية تفعيل وتنفيذ الخطوات الأولى من النموذج الاقتصادي الجديد الذي يهدف إلى تدعيم الاقتصاد الوطني وتعزيز فرص الاستثمار وكذا تعزيز الإنتاج في قطاعات استراتيجية هامة كالصناعة والفلاحة والسياحة التي بإمكانها أن تشكل قطاعات رافدة لمرحلة ما بعد النفط ودخول البلاد في مرحلة الانتقال الاقتصادي بسلاسة وثبات. وهو ما استوجب اعتماد إجراءات جديدة تساعد على نجاح هذا التوجه...**

**ولقد أقرّ قانون المالية المصادق عليه، جملة من الترتيبات الرامية إلى ترشيد النفقات وصرف المال العام بغرض تمكين البلاد من مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها.**

**قانون المالية الذي زكيناه قبل قليل يجب أن نسجل فيه أنّه أتى بتدابير قد لا ترضي البعض... لكن الأمر الذي يجب الاعتراف به أيضا هو أن الدولة مع صعوبة الظرف وشح الموارد، عملت على إتباع خيارات صعبة استوجبتها المرحلة لكنها بالمقابل بذلت**

**جهدًا واضحًا للحفاظ على مستوى التحويلات الاجتماعية والاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الهامة كالتربية والصحة والسكن...**

**لهذه الأسباب وغيرها نود أن نستغل المناسبة لكي ننوه بجهود الحكومة تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وسداد توجهاتها، ونثني على خياراتها الاقتصادية والمالية وبالوقت نفسه نود أن نلفت الانتباه إلى الخطورة التي تكتسيها بعض الأحكام التي تصدر بين الحين والآخر عن بعض الجهات المعروفة... حين تروج وفي هذا الظرف بالذات لتصورات سوداوية وتحاليل افتراضية تنقصها الدقة في التحليل...**

**لهؤلاء نقول لطفًا بشعبكم... يكفينا ما عانت منه بلادنا من مثل هذه الادعاءات والتحاليل الوهمية لأن الجزائر لديها من الانشغالات ما يكفيها، فلا تقحموها في متاهات كلامية ليست بحاجة إليها...**

**... وفي الخلاصة نقول أن قانون المالية لسنة 2017 جاء في ظرف خاص يتوجب علينا جميعًا فهم ملابساته والعمل على مواجهة تبعاته بحكمة وروح مسؤولية، بل أقول بكل شجاعة...**

**لكم جميعًا زميلاتي زملائي كل الشكر على قراركم المتمثل في المصادقة على قانون المالية لسنة 2017... ويبقى على الهيئة التنفيذية وروافدها المحلية والوطنية أن تعمل على التنفيذ الأمين لمضمون أحكام هذا القانون بما من شأنه أن يحمي المال العام للخزينة وبالوقت نفسه يحمي القدرة الشرائية للمواطن... وهنا لا بد لي من القول أن المسؤولية هي في النهاية مسؤولية جماعية، بل أقول مسؤولية مجتمعية... واجبنا فيها تثمين نقاط قوتنا وسدّ الفجوات التي يتسرّب من خلالها أعداؤنا...**

**شكرًا لكم على كرم الإصغاء،**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

# أعضاء مجلس الأمة يُصادقون على نص القانون الذي يُحدِّد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتنظيمه وسيره

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 26 أكتوبر 2016، على نص القانون الذي يُحدِّد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره، خلال جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضرها السيد الطيّب لوح ، وزير العدل، حافظ الأختام ، ممثلا للحكومة وكذا السيدة غنية الدالية، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

## عرض الوزير

أوضح وزير العدل، حافظ الأختام السيد الطيب لوح خلال عرضه لنص القانون أمام أعضاء مجلس الأمة، أن الجزائر أولت مسألة حقوق الإنسان أهمية خاصة تجسدت خلال مختلف مراحل تاريخها المجيد، وانتصارها على أحد أكبر وأبشع أنواع التعدي على حقوق الإنسان، مضيفا أن اهتمام الجزائر بترقية وتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان ليس وليد اليوم بل يندرج ضمن مبادئها التاريخية، وأنها قد كرست ذلك في دساتيرها المتعاقبة، كما انضمت إلى مختلف الآليات الدولية الداعمة والمساندة لقضايا التحرر وحق الشعوب المضطهدة في تقرير مصيرها، إلى جانب إنشاء العديد من المؤسسات للدفاع عن حقوق الفردية والجماعية وترقيتها.

كما أضاف أن هذا القانون يندرج في إطار الإصلاحات الدستورية الأخيرة التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهو لبنة جديدة تضاف إلى المكاسب التي حققتها البلاد في هذا المجال، مؤكدة أن الهيئة الجديدة التي أقرها الدستور جاءت لرفع التحفظات عن اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان التي تم تنزيلها من الصنف «أ» إلى الصنف «ب» وهو الصنف الذي يضم المؤسسات غير المتطابقة مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة.

## نص القانون

يهدف نص القانون إلى تحديد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفيات تعيين أعضائه والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره. حيث سيعمل المجلس على ترقية حقوق الإنسان عبر:

• تقديم آراء وتوصيات ومقترحات إلى الحكومة والبرلمان حول أي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي وذلك بمبادرة أو بطلب منهما،

• دراسة وتقديم ملاحظات حول مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتقييم النصوص السارية المفعول على ضوء المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

• تقديم اقتراحات بشأن المصادقة و/أو الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،

• المساهمة في إعداد التقارير التي تقدمها الجزائر دوريا أمام آليات وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية تنفيذا لالتزاماتها الدولية،

• تقييم تنفيذ الملاحظات والتوصيات الصادرة عن هيئات ولجان الأمم المتحدة والهيئات والآليات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان،

• المساهمة في ترقية ثقافة حقوق الإنسان ونشرها من خلال التكوين المستمر وتنظيم المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية وإنجاز البحوث والدراسات والقيام بكل نشاط تحسيسي وإعلامي ذي صلة بحقوق الإنسان،

• اقتراح أي إجراء من شأنه ترقية التعليم والبحث في مجال حقوق الإنسان في الأوساط المدرسية والجامعية والاجتماعية والمهنية والمساهمة في تنفيذه.

كما سيعد المجلس حسب المادة 8 من نص القانون، تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية والبرلمان والوزير الأول، حول وضعية حقوق الإنسان ويضمنه اقتراحاته وتوصياته لتعزيز وترقية حقوق الإنسان. ويتولى المجلس نشره وإطلاع الرأي العام على محتواه.

يراعى في تشكيلة المجلس حسب المادة 9 مبادئ التعديدية الاجتماعية والمؤسساتية وتمثيل المرأة ومعايير الكفاءة والنزاهة، حيث يتشكل المجلس من ثمانية وثلاثين (38) عضوا، يعينون بمرسوم رئاسي لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد.

وقد أقر نص القانون ضمانات لرئيس المجلس وأعضائه تمكنهم من أداء مهامهم بكل استقلالية ونزاهة وحياد، واستفادتهم في هذا الإطار من الحماية ضد التهديد والإهانة حسب المادة 14 منه.

أما فيما يخص تنظيم المجلس وسيره، فإن المادة 18 نصت على أن المجلس يتكون من خمسة (5) هياكل هي: الجمعية العامة، رئيس المجلس، المكتب الدائم، اللجان الدائمة، الأمانة العامة. وقد حددت المواد 19 إلى 31 مهام كل هيكل واختصاصاته.

وبخصوص الأحكام الانتقالية فقد نصت المادة 32 استمرار اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها في أداء مهامها إلى حين تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

## استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

ردا عن استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس أوضح وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح، أن نص هذا القانون قد منح المجلس صلاحيات واسعة في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان، وله صلاحية رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، إذا ما تبين له أن الوقائع ذات طابع جزائي يحيلها على القضاء للمتابعة وتحريك الدعوى العمومية.

وأن للمجلس له صلاحيات إنشاء مندوبيات جهوية على مستوى الوطن تمثله وتتلقى الشكاوي بشأن المساس بحقوق الإنسان، وهذا تأكيد على تقريب المجلس من المواطن. مضيفا أن تشكيلة المجلس تمثل جميع فئات المجتمع ومؤسساته.

أما بخصوص رئيس المجلس فقد أوضح الوزير أنه ينتخب بموجب هذا القانون من بين أعضاء المجلس، كما ينتخب رؤساء اللجان الدائمة من قبل الجمعية العامة، مؤكدا أن عهدة الرئيس تتنافى مع أي عهدة انتخابية أو وظيفة أو نشاط مهني. والأمر ينطبق على أعضاء المكتب.

وعن مدة الستين يوما المنصوص عليها في المادة 6 أوضح الوزير أنها الحد الأقصى للرد على مراسلات المجلس، ويمكن أن تكون المدة أقل من ذلك بكثير إذا توفرت الوثائق أو المعلومات المطلوبة.

موضحا بخصوص إمكانية حضور ممثلو خمس وزارات أشغال المجلس بصفة استشارية، أوضح الوزير أن رئيس المجلس يمكنه أن يدعو للمشاركة في أشغاله بصفة استشارية ممثلا عن أي إدارة عمومية أو مؤسسة عامة أو خاصة وكذا كل شخص مؤهل يمكنه مساعدة المجلس في أداء مهامه.

وعن المدة المحددة بسنة المنصوص عليها في الأحكام الانتقالية فأكد الوزير أنها تمثل الحد الأقصى، فبمجرد صدور القانون سيتم تشكيل المجلس. مشددا في ختام رده على ضرورة زرع ثقافة حقوق الإنسان في الأجيال القادمة، ومؤكدا أن ثقافة ترقية حقوق الإنسان يجب أن تبدأ من المدرسة، لتتشبع بها أجيالنا في إطار قيمنا وتاريخنا ودِيننا وحضارتنا.

## توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة نص القانون وأكدت على أهمية الأحكام التي تضمنها وبخاصة تلك المتعلقة بضمان استقلالية المجلس من كل الجوانب سواء المالية أو الإدارية ومن خلال تشكيلته التعددية والصلاحيات الواسعة المخولة له في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان، بالإضافة لمهامه في ترقية التعاون في مجال حقوق الإنسان مع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، ومع الجمعيات والهيئات الوطنية الناشطة في مختلف ميادين حقوق الإنسان والمجالات ذات الصلة، وترسيخا وتكريسا لمؤسسة دستورية عليا.

# الأسئلة الشفوية
## 2016/09/29

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 29 سبتمبر 2016، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ خصّصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدّم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

## منح الأفضلية للمشاريع ذات الأولوية

ردا عن سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، حول مسألة تجميد المشاريع الاستثمارية بولايات الجنوب؟

ذكرت السيدة غنية الدالية وزيرة العلاقات مع البرلمان في ردها عن السؤال نيابة عن الوزير الأول، أن السلطات العمومية اتخذت تدابير تهدف إلى ضبط النفقات العمومية والتحكم فيها على إثر تراجع أسعار البترول على المستوى الدولي وبالتالي انخفاض إيرادات المالية للدولة، مؤكدة في سياق ذلك أن الدولة لم تتراجع عن نية توفير المزيد من التجهيزات العمومية الضرورية لا سيما في مناطق الجنوب.

مضيفة أن اتخاذ قرار تأجيل إنجاز بعض المشاريع العمومية التي لا تكتسي طابع الأولوية مقارنة مع مشاريع أخرى قد تم عبر الاعتماد على المعايير التالية:

• منح الأفضلية للمشاريع العمومية ذات الأولوية والتي انطلقت الأشغال بها ضمن التكاليف المقررة

• اعتماد الأولوية للمشاريع التي بلغت نسبة الأشغال بها معدلات إنجاز معتبرة

• إعطاء الأولوية للمشاريع التي تم الانتهاء من دراسات الجدوى بشأنها.

أما بخصوص المشاريع التي لم يتم الانطلاق فيها فقد ارتأت السلطات العمومية ضرورة جدولة تسلسلها قصد إعادة هيكلتها وفقا لعنصر الأولوية وحسب الحاجات الملحة للمواطنين. ومن هذا المنطلق شملت قرارات التأجيل وليس الإلغاء بعض المشاريع العمومية التي لم يتم الشروع في إنجازها لحين تحسن الوضع الاقتصادي و المالي للبلاد.

معلنة أن عدد المشاريع المؤجلة على مستوى ولايات العشر للجنوب إلى غاية 31 ديسمبر 2015 لا يمثل إلا نسبة 5.2 بالمائة من مخطط أعباء الولايات و 3.6 بالمائة من البرامج المؤجلة على الصعيد الوطني والتي بلغ عددها 414 مشروعا بغلاف مالي قدر بـ 64 مليار دينار.

أما بولايات الأربعة بأقصى الجنوب أي كل من ولايات (أدرار، تمنراست، إليزي، تندوف) فقد تم إلى غاية 2015 تأجيل ما يمثل 6.3 بالمائة من مخطط أعباء هذه الولايات أي 106 مشروعا بغلاف مالي يقدر 23.4 مليار دينار.

وعن المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي كمصانع الاسمنت أوضحت الوزيرة أن السياسة المتبعة من قبل الدولة تتركز على تشجيعها لهذا النوع من الاستثمارات، حيث يرتقب انطلاق قريبا إنجاز مصنع للإسمنت بولاية بشار واستلام مصنع آخر بولاية أدرار، منوها في هذا السياق إلى أن الحكومة اتخذت في هذا الإطار مجموعة من التدابير التحفيزية في المجال الضريبي المالي والعقاري ذلك بهدف ترقية وتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية بمناطق الجنوب والهضاب العليا.





## عملية الترحيل للمهاجرين متواصلة..

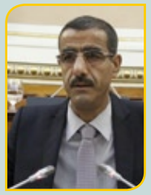

ردا عن سؤال السيد حسني سعيدي، عضو مجلس الأمة حول وضعية الأجانب بولاية بشار؟

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي، أن توافد العدد الكبير للمهاجرين الغير الشرعيين في بعض مدن البلاد لا سيما المناطق الجنوبية منها شجع على نمو بعض الآفات الاجتماعية وانتشار بعض الممارسات غير القانونية التي من شأنها المساس بالنظام والأمن العام والسكينة العمومية، موضحا أنه قد أعطى تعليمات للمسؤولين على المستوى المحلي من أجل ضمان متابعة مستمرة لهذا الملف واتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها معاقبة كل من قام بعمل غير قانوني أو تسبب جراء سلوكه في خلق مواجهات مع السكان المحليين في ظل احترام القوانين والتنظيمات السارية المفعول.

كما أن السلطات العمومية وجهت تعليمات للمصالح العملياتية (الدرك الوطني والأمن الوطني) من أجل تعبئة كافة الوسائل للحد من هذه الظاهرة على مستوى بلديات الحدودية الجنوبية، كما تم تنصيب لجنة وزارية مشتركة من قبل السيد الوزير الأول تترأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل تنسيق ومتابعة تطور هذه الظاهرة ببلادنا واقتراح الحلول والإجراءات التي ينبغي وضعها حيز التنفيذ.

وعلى صعيد آخر أعلن الوزير أن عملية الترحيل للمهاجرين متواصلة مع الرعايا النيجيريين وباتفاق مع السلطات النيجيرية التي التمست مساعدة السلطات الجزائرية من أجل ترحيل رعاياها الموجودين في وضعية غير قانونية لا سيما الأطفال والنساء، كما شُرع في برمجة عمليات الترحيل لجنسيات إفريقية أخرى.

## إرجاء المشاريع التي لم تكن موضوع أمر بالخدمة

ردا عن سؤال السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة حول مدى إنجاز مقر جديد لولاية المسيلة وهياكل أخرى ؟

أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد نورالدين بدوي أن إنجاز مقر جديد للولاية وهياكل أخرى كانت موضوع لاقتراح تمت مناقشتها بمناسبة جلسات التحكيم بمقر وزارة المالية، إلا أن البعض منها لم يجسد بعد ولم ينطلق خاصة بعد الإجراءات التي أقرتها الحكومة والمتعلقة بتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية لميزانية الدولة لا سيما في مجال نفقات التجهيز التي نجم عنها إرجاء المشاريع لا سيما التي لم تكن موضوع أمر بالخدمة في انتظار مداخيل جديدة تسمح للحكومة بتجسيد مختلف برامجها حسب الأولويات.

موضحا في السياق ذاته أن التحولات التي عرفتها الإدارة والتي تفرض تغيير في التسيير خاصة مع النظرة الجديدة للامركزية الخدمات على مستوى الولاية، فقد أصبح للدوائر والبلديات مهام جديدة، خاصة مع استحداث سجل وطني آلي للحالة المدنية والذي سيساهم في الحصول على الوثائق المدنية إلكترونيا، وبالتالي فإن علاقة الإدارة بالمواطن ستتقلص وسيتمكن المواطن من التعامل مع إدارته دون ضرورة تنقله إلى المقر بفضل الوسائل الإلكترونية وتقنيات الإعلام والاتصال.

أما بخصوص تدعيم حظيرة المسيلة أكد الوزير أنها موضوع إجراءات تقيد خاصة في إطار ترشيد النفقات العمومية، إلا أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية دعمت طلب الترخيص الذي بادرت به ولاية المسيلة الموجه للوزير الأول وتمت تلبية هذا الطلب والمتمثل في اقتناء 9 سيارات وحافلة، مؤكدا في الأخير أن عملية الإرجاء قد مست بعض البرامج دون غيرها وهي مؤقتة ولن تمس التجهيزات الخاصة بالقطاعات الهامة كالتربية والصحة ...)

# مرونة أكبر للتكفل بالأطفال قبل سن التمدرس

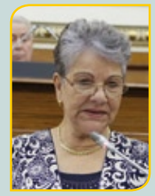

ردا عن سؤال السيدة عائشة باركي، عضو مجلس الأمة، والمتعلق بإستراتيجية الدولة المسطرة من أجل إنشاء مرافق خاصة للتكفل بالأطفال قبل سن التمدرس عبر التراب الوطني؟

أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد نور الدين بدوي، أن دور الحضانة تعتبر حجر الأساس وأولى مراحل تعلم الأطفال منوها بمجهودات الدولة بالنسبة لرياض الأطفال على المستوى الوطني، وحرصها على أن تخصص بكل الأحياء السكنية الجديدة وفي كل مخططات التعمير أرضية لإنجاز مثل هذه الهياكل وكذا فتح الباب أمام الخواص.

وللنهوض بمرحلة ما قبل التمدرس أوضح الوزير أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية وفي إطار برامج التجهيز خصصت إعتمادات مالية معتبرة لصالح الجماعات المحلية ممول من حساب صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لإنجاز 487 روضة أنجز منها إلى غاية جوان 2016، 442 روضة أي بنسبة 90 بالمائة من العدد الإجمالي.

وتوجد حاليا 256 روضة مستغلة عن طريق التسيير المباشر او عن طريق منح امتياز للجهات المختصة أو الجمعيات، كما قامت وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة باعتماد 1147 روضة أطفال أنجزها الخواص تتوفر فيهم الشروط التي ينص عليها القانون، ولا تزال اعتماد روضات أخرى محل دراسة بالنظر إلى الطلب المتزايد عليها.

كما أنه حث البلديات على اتخاذ تدابير اللازمة للإعطاء مرونة أكثر في تطبيق أحكام دفتر الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 187/08 المؤرخ في 17 سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات ومراكز استقبال الطفولة الصغيرة وتنظيمها وسيرها ومراقبتها، وكذا التقرب من مديرية التضامن من أجل تنسيق أكثر.

موضحا أن الوزارة أوصت بوضع تسعيرة عادلة ومحينة للخدمات المقدمة لمستعملي هذا المرفق العام من أجل ترشيد المال العام وضمان استغلال أفضل للتجهيزات المتوفرة.

مؤكدا في الأخير أن الوزارة تعمل على إيجاد صيغ أخرى ناجحة لاستغلال الهياكل باللجوء إلى الشراكة مع البلديات والجمعيات يكون فيها دفتر الشروط أكثر مرونة أو إلى صيغ الكراء، وتحويل الروضات إلى مدارس تحضيرية. وكذا وضع دفتر شروط يتماشى وخصوصية كل منطقة وتراعى فيها مصالح السكان.

# التسجيل في قرعة الحج إلكتـــــــرونيا

ردا عن سؤال السيد الأمين شريّط، عضو مجلس الأمة، حول إمكانية استفادة المواطنين بالخارج والجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من إجراءات القرعة التي تفتح لهم الحق في زيارة البقاع المقدسة ؟

أوضح وزير الشؤون الدينية والأوقاف السيد محمد عيسى، أن التكفل بقرعة حج الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج قد سبق إليه تجربة لم تعط النتائج المرجوة سنة 2014، ولذلك فتح النقاش في المجلس الوزاري الذي انعقد في مارس 2015 من أجل البحث عن آلية لتكفل بحجاجنا الذين يقيمون بالخارج، أخذين بعين الاعتبار واجب التناغم بين حقوقهم ومصالحهم واحترام القانون الدولي واتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة سواء بلدان الإقامة أو البلد المنظم للحج وهي السعودية وكذا التشريع الوطني الذي يضمن تكافؤ الفرص وتشريع بلدان الإقامة.

موضحا أن النقاش الذي فتح لم يعط نتائجه وأن الاجتماع الوزاري المشترك الذي سينعقد قريبا بمناسبة تقييم موسم الحج الحالي وتحضير موسم الحج القادم، سيتم التطرق لهذا لموضوع.

منوها إلى أنه حاليا هناك إمكانية التكفل بالجالية الوطنية الجزائرية المقيمة بالخارج بتسجيل نفسها في بلدية إقامتها وأصبح التسجيل في القرعة منذ هذه السنة إلكترونيا وأن قرابة المليون جزائري الذين سجلوا أنفسهم للقرعة هذه السنة 90 بالمائة منهم سجلوا عبر المسار الإلكتروني.

# عصرنة المرفق العام للتشغيل

ردا عن سؤال السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، حول قطاع التشغيل بولايات الجنوب؟

أوضح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد محمد الغازي، أنه ومنذ تطبيق تعليمة الوزير الأول المؤرخة في 11 مارس 2013 المتعلقة بتسيير التشغيل في ولايات الجنوب، شهدت ولايات الجنوب تحسنا ملموسا لوضعية التشغيل حيث حققت تحولا في مجال إقرار حقوق طالبي العمل. حيث عرفت البطالة تراجع معدلها من 9.28 بالمائة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 إلى 7.87 بالمائة من عدد السكان الناشطين خلال الثلاثي الرابع خلال سنة 2015 بنسبة 11 بالمائة.

كما أن تنصيب طالبي العمل قد حقق التطور الاقتصادي في ولايات الجنوب بأكثر من 29 بالمائة في الفترة مابين 2013 و2015، حيث انتقل العدد من 38 ألف تنصيب سنة 2013 إلى 50 ألف سنة 2015 حيث أن 90 ألف من طالب العمل تم توظيفهم محليا.

مضيفا أنه تم تعزيز عصرنة المرفق العمومي للتشغيل خاصة في مجال تكثيف شبكات الوكالات المحلية بولايات الجنوب والتي ارتفعت من 30 وكالة محلية في 2011 إلى 42 وكالة سنة 2014 ومنها 12 وكالة بورقلة لوحدها.

كما تم الشروع في استخدام النظام المعلوماتي الجديد الوسيط والمداونة الجزائرية للمهن والوظائف في جميع ولايات الجنوب بهدف تحسين التكفل بشباب طالبي العمل من جهة والاستجابة لحاجيات أرباب العمل من اليد العاملة المؤهلة من جهة أخرى، وذلك قصد التحرر من شتى القيود التقليدية للوظيف.





# التكفل بالعمال المسرحين

ردا عن سؤال السيد الطيب قنيبر، عضو مجلس الأمة، حول كيفية التكفل بالعمال الذين تم تسريحهم وإحالتهم على البطالة في بعض المؤسسات الاقتصادية؟

أوضح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد محمد الغازي، أن عملية التكفل بالعمال المسرح بهم يتم عن طريق الصندوق الوطني للبطالة، موضحا أنه تم سنة 1994 إحداث نظام تأمين عن البطالة المكرس بموجب المرسوم التشريعي 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 الذي يحدد تأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذي يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية. وأن قرارات الحكومة الصادرة في نهاية التسعينات لا زالت سارية المفعول والتي تقضي بتوقيف تسريح العمال لأسباب اقتصادية وبصفة لا إرادية.

مذكرا أن الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة له تجربة واسعة واحترافية فيما يتعلق بمرافقة العمال الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية وأسباب اقتصادية إذ تم التكفل بحوالي 200 الف أجير لأحد الآن.

منوها إلى أن برامج تشغيل أصبحت تحتل موقعا هاما ضمن برامج تنمية بحيث عملت الحكومة على رفع التحدي من خلال تحقيق مشاريع كبرى مهيكلة محدثة لمناصب الشغل لا سيما في مجال السكن والنقل والأشغال العمومية والسياحة والري...

كما أنه بالرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة، إلا أن الدولة استطاعت تقليص معدل البطالة الوطنية من 11.2 بالمائة سبتمبر 2015 إلى 9.9 بالمائة أفريل 2016 وتراجع في معدل البطالة لحاملي شهادات التعليم العالي من 14.1 بالمائة سبتمبر 2015 إلى 13.2 بالمائة أفريل 2015.

أما في مجال دعم أحدث الأنشطة فقد ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لونساج ولكناك في الفترة مابين 2013 و2015 في تمويل ما يقارب 20 ألف مشروع مصغر ذو قدرة على توفير حوالي 46 ألف منصب عمل.

أما بخصوص عملية المراقبة لمفتشيات العمل في الفترة ما بين 2013 و2015 فقد أسفرت على تحرير 4310 محضر مخالفة ضد 1135 هيئة مستخدمة قامت بتوظيف 12.115 عامل دون احترام الإجراءات القانونية.

مؤكدا في الأخير أنه بصدد إعداد مشروع مرسوم وزاري يتعلق بإجراءات الخاصة لانتقاء وتوظيف اليد العامل وتعزيز التكوين عن طريق التمهين بولايات الجنوب، والذي سيواكب متطلبات وأساليب النهوض بالتشغيل في ضوء الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل خاصة بولايات الجنوب.

# الأمن الإلكتروني!!

ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، حول اتفاقية الإتحاد الإفريقي حول الأمن الإلكتروني ؟

أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السيدة هدى إيمان فرعون أن الجزائر لم توقع على اتفاقية الإتحاد الإفريقي، وأن الاتفاقية لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد أن تصادق عليها 15 دول إفريقية، وأنه إلى يومنا هذا هناك 8 دول إفريقية فقط صادقت عليها.

موضحة أن الولوج إلى الانترنيت أصبح حق لكل إنسان للوصول إلى المعلومة من جهة ولارتباطه بعدة قطاعات كالتعليم، الصحة....

منوهة في سياق ذلك أنه إلى يومنا هذا الدول الإفريقية ليس لها اتفاقية حول كوحمة الإنترنيت والتي هي متصلة بالأمن السيبراني. وأن موقف الجزائر بالنسبة لحوكمة الأنترنيت يتمثل في مطلبين هما :

• أن يكون في القانون الدولي مواد تتحدث عن استعمال الانترنيت حصريا في الأمور السلمية

• أن يكون توزيع عادل لإيرادات الانترنيت

وكلتا النقطيتين حسب الوزيرة لا بد من إدراجهما في إطار حوكمة الأنترنيت وأن الجزائر سترافع من أجل المطلبين قبل المصادقة على الأمن السيبراني.

وعن القوانين التي تخص استعمال الانترنيت في الجزائر فأوضحت الوزيرة أن هناك عدة قوانين، قانون العقوبات 15/04 الذي ينص على بعض مواده تجريم بعض الأعمال المشبوهة عبر الأنترنيت واستعمالها لارتكاب الجرائم، وقانون الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال 09/04، وهناك المرسوم الرئاسي الذي أنشأ بموجبه هيئة الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا قانون المصادقة الإلكترونية الذي سيحمي حقوق المعاملات المالية والتجارية عبر الأنترنيت. مؤكدة في الأخير أن فرق عمل تعمل لوضع مسودة لقانون جديد يخص الأمن السيبراني.

# الاختلالات المالية بمؤسسة بريد الجزائر

ردا عن سؤل السيد فتاح طالبي، عضو مجلس الأمة، طرحه نيابة عن زميله السيد حسني سعيدي حول ظاهرة الاختلاسات المالية بمؤسسة بريد الجزائر؟

أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السيدة هدى إيمان فرعون.أن حجم التعاملات المالية السنوية في بريد الجزائر تقدر بـ 64 ألف مليار دينار، وأن بريد الجزائر يوظف 24 ألف عامل . مؤكدة أن الوزارة تعمل من أجل ألا يكون هناك اختلاسات، وأن معظمها تكون بسبب أخطاء لزبائن بريد الجزائر. حيث أن 60 بالمائة من الاختلاسات سببها ليس عمال البريد الجزائر ولكن شيكات ضائعة أو أخطاء أخرى.

وللحد من الاختلاسات التي تكون مباشرة في أرصدة المواطنين أعلنت الوزيرة عن حلول لذلك عبر :

• استحداث نظام الإنذار عبر الهاتف

• عصرنة بريد الجزائر،

وفيما يخص عصرنة بريد الجزائر أوضحت الوزيرة أنه تم تدشين مركز جديد لبنك المعلومات لبريد الجزائر حيث ما يزيد عن 18 مليون رصيد حول من مركز قديم إلى مركز جديد بباب الزوار حيث أن كل الأرصدة مؤمنة من القرصنة ومن أي اختلاسات خارجية.

أما عن العمل داخل الشبكة فكل التعاملات بالأرصدة كلها مسجلة وفي حالة الاختلاس يمكن معرفة عملية الاختلاس من الرصيد من حيث الوقت، المكتب... وبالتالي ستسهل عملية الوصول إلى المسؤول.

من جهة أخرى وعن التوظيف فأوضحت الوزيرة أن المسؤول عن القباضة في بريد الجزائر يمر عبر امتحانات شفوية وكتابية ويجب أن تكون لديه خبرة قبل أن يأخذ المكتب، ويتم إجراء تحقيقات عنه إذا كان له سوابق قبل أن يلتحق بالمنصب.

مضيفة أن عمال بريد الجزائر سيعرفون دورات تكوين بدون استثناء بداية من هذه السنة إلى 2018 كل حسب اختصاصه.

مؤكدة في الأخير أنه في المستقبل القريب حينما يصبح الدفع الإلكتروني معمولا به، فإن كل هذه العمليات ستعرف تراجعا حيث سيصبح كل شخص يمكنه التعرف على رصيده ومتابعة أموال أينما وجد.





# الأسئلة الشفوية 2016/10/13

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 13 أكتوبر 2016، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ خصّصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدّم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

# آجال بطاقية البنايات الغير مكتملة

ردا عن سؤال السيد فتاح طالبي، عضو مجلس الأمة، حول تطبيق قانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 يوليو 2008 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها بولاية ميلة؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد المجيد تبون أن هناك خلط بين شهادة المطابقة التي تتعلق بتجزئة الأراضي والتي تحدد فيها شروط كالمدة، احترام المحيط...، وبين قانون العمران الذي يركز على رخصة البناء (العلو، الواجهات...)

وفيما يخص اللجان المراقبة المحلية والولائية فأكد أنها ليست تحت إشراف مباشر لوزارة السكن، بل هي تحت إشراف مباشر للسلطة المحلية.

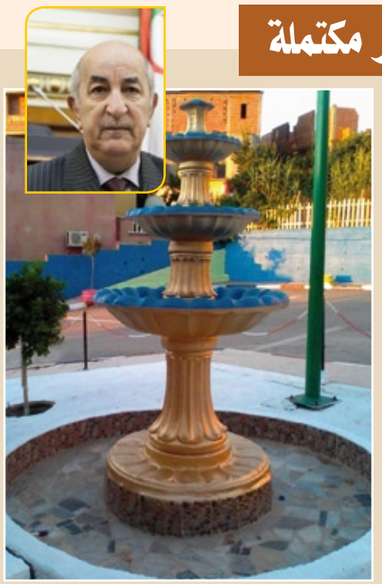

موضحا أن قانون 08-15 جاء ليصحح الأوضاع بالنسبة للمواطنين الذي بنوا قبل سنة 2008، أما البنايات التي أنجزت بعد صدور هذا القانون فلن يتم تصحيحها لأنها ملزمة بتطبيق ما جاء في قوانين العمران. منوها إلى أن هذا القانون تم تمديده مرة أي منذ 2008 لمدة 8 سنوات، و أنه لن يتم تمديده مرة أخرى.

مذكرا بوجود عدد كبير من الملفات، فعدد الملفات التي طرحت خلال هذا السداسي تساوي عدد الملفات التي وضعت منذ 6 سنوات، مؤكدا أن كل من وضع ملفه سيدرس وأنه لن يتم تطبيق عليه القانون قبل أن يتم قبله أورفضه.

وبخصوص ولاية ميلة فأكد الوزير أنه بإمكان إنشاء لجنة من منتخبين والتي بإمكانها رفع تظلم لدى وزارة السكن، من أجل تسوية الملفات الصحيحة التي لم تسوى لأسباب مختلفة.

# ضرورة مراعاة البيئة وسلامتها

ردا عن سؤال السيد حسني سعيدي، عضو مجلس الأمة، حول تواجد منشئات سكنية لوكالة عدل بالقرب من المحاجر بولاية بشار ؟

أعلن وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد المجيد تبون أن أغلب سكنات عدل بولاية بشار ستكون فردية لخصوصية المنطقة، مشيرا في نفس السياق أن إختيار أرضية البناء هو قرار محلي وحسب ما توفره الولاية، مضيفا أنه قد تم تغيير أرضية البناء عدة مرات ما أدى بتأخر المشروع.

أما بخصوص تواجد محاجر بالقرب من تلك المنشئات السكنية، فأوضح الوزير انه سيتدخل لدى وزير المكلف بالبيئة في إطار التضامن الحكومي وكذا لدى والي ولاية بشار من أجل الانطلاق في باقي المشاريع في منطقة أخرى، أما إذا كانت كل المشاريع قد تمت الانطلاق فيها في تلك المنطقة، فإنه لا بد من تغيير أماكن المحاجر ..

# لجنة للنظر في توقف المشاريع ببشار

ردا عن سؤال السيد غازي جابري، عضو مجلس الأمة، حول توقف بعض المشاريع الحيوية بولاية بشار؟

أوضح السيد وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد المجيد تبون، أن هذه المشاريع (مستشفى للأمراض العقلية، المسجد الكبير ومستشفى كبير بسعة 120 سرير) كلها مسجلة باسم الوالي، موضحا أن مديرية المرافق العامة DEP مسخرة للسلطة المحلية من أجل متابعة المشاريع، معلنا في الأخير عن إرسال لجنة وزارية للولاية للوقوف على أسباب توقف تلك المشاريع والنظر فيها.

# لماذا تبقى دار المعلمين ببشار مغلقة؟

ردا عن سؤال السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة، عن أسباب بقاء دار المعلمين بولاية بشار مغلقة؟

أوضحت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط أن دار المعلم هي مرفق تابع للتعاضدية الوطنية لعمال التربية والثقافة والتي هي جمعية ذات طابع اجتماعي تحت وصاية وزارة العمل، وأن تعاضدية عمال التربية والثقافة تخضع لأحكام القانون رقم 5/12 المؤرخ في 4 جانفي 2015 المتعلق بالتعاضدية الاجتماعية، و هي هيكل يسير على أسس تضامن بين منخرطيهم وهم موظفو ينتمون إلى 5 وزارت (التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين المهني، الشباب والرياضة ،الثقافة ووزارة التربية الوطنية)

وقد انطلقت أشغال دار المعلم بمدينة بشار سنة 1992 ولكن الأشغال توقفت عدة مرات خلال التسعينات لأسباب مختلفة.

أما اليوم فحسب الوزيرة فهي جاهزة ولكن لم يتم استعمالها لوجود نزاع مرتبط بالعقار الذي بنيت عليه باعتباره تابعا لأملاك الدولة، مؤكدة أن وزارة المالية قد أكدت لها أن الملف متكفل به.





# إجراءات إصلاح امتحان شهادة البكالـــوريا

ردا عن سؤال السيد عبد القادر معزوز، عضو مجلس الأمة، عن الإجراءات المتخذة لإصلاح امتحان شهادة البكالوريا وكذا التدابير التقنية للحد من عملية التسريب ؟

أعلنت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط أن نظام امتحانات الوطنية أصبح لا يواكب التطورات خاصة بالنسبة للبكالوريا، والذي مر عليه أكثر من نصف قرن على تاريخ إنشائه لذلك أصبح من الضروري وضع إستراتيجية تهدف إلى الارتقاء بجهاز التقييم الوطني خاصة لامتحان البكالوريا.

مشيرة إلى أن الوزارة قد عقدت على مدار سنة كاملة إجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين لدراسة هذا الملف آخرها كان في 12 جويلية 2016، كما نظمت يوم 14 جويلية 2016 وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورشة عمل لإعطاء الكلمة للخبراء والباحثين.

وأما عن النمط المقترح لإعادة تنظيم البكالوريا والذي حظي بموافقة أغلبية الشركاء الاجتماعيين، والذي سيتم تطبيقه بشكل تدريجي فهو يرتكز على المبادئ التالية:

- أخذ بعين الاعتبار لجميع المواد
- عدم تغيير عامل المواد
- تقليص عدد أيام الامتحان
- مراعاة تقييم المستمر في احتساب معدل نجاح في امتحان البكالوريا
- تطبيق تدريجي لنمط الجديد لتنظيم البكالوريا إلى غاية 2020.

معلنة أنه سيتم الشروع ابتداء من هذه السنة دورة 2017 في تطبيق إجراء حطي بالإجماع وهو تقليص أيام الامتحان، أما باقي

الاقتراحات فسيتم دراستها في مجلس الوزراء.

أما فيما يتعلق بالتقنية التي تنوي الوزارة اتخاذها لمحاربة الغش، أكدت أنه لن يبقى المتورطين في هذه الأفعال دون عقاب، وأن مكافحة الغش والتلاعب بمصداقية امتحان البكالوريا تتم بالتنسيق مع عدة دوائر وزارية منها وزارة الداخلية والجماعات المحلية وستكون عبر 3 مظاهر:

- تأمين موقع ديوان الوطني للامتحانات والمسابقات ومواضيع امتحان البكالوريا.
- وضع تحت تصرف مراكز الإجراء مواضيع احتياطية تحسبا لأي طارئ
- تجهيز مراكز الإجراء بأجهزة التشويش.

مؤكدة في الأخير أن الوزارة ضامنة لاحترام الأخلاقيات التربوية وأنها لن تتوقف عن العمل والسعي إلى تكريس مبدأ تكافؤ الفرص والمحافظة على مصداقية البكالوريا.

# حماية الأشخاص المسنين

ردا عن سؤال شفوي السيد علي جرباع، عضو مجلس الأمة، حول الأسباب التي حالت دون رفع تقرير حول مدى تطبيق القانون المتعلق بحماية الأشخاص المسنين على البرلمان ؟

أوضحت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة السيدة مونية مسلم أن قانون حماية الأشخاص المسنين الصادر في ديسمبر 2010 يهدف إلى إرادة تجسيد الدولة في حماية آباءنا وأجدادنا والحفاظ على كرامتهم، كما أن القانون أكد على دور وواجبات الأسر، إذ تشجع أحكامه على بقاء الشخص المسنين في وسطه العائلي بتبني جملة من الإجراءات الجديدة التي من شأنها المساهمة في مرافقته ومساعدتهم مشترطة تخصيص التكفل الإقامي إلا للذين ليست لديهم روابط أسرية وعديمي دخل من باب المناصفة من جهة ومن جهة أخرى إلى عدم تشجيع إهمال الأصول.

مضيفة أنه قصد إطلاق هذه البرامج ومختلف التراتيب المرتبطة بها كان لا بد من تحضير النصوص التطبيقية المشار إليها في القانون، إذ لم يصدر سوى نصين خلال السنوات الماضية، أما خلال السنة الجارية 2016 فقد صادق مجلس الحكومة على أربعة مراسيم تطبيقية وهي :

• المرسوم التنفيذي رقم 62/16 المؤرخ في 11 فبراير 2016 والمحدد لكيفيات تنظيم الوساطة العائلية والإجتماعية لإبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي.

• المرسوم التنفيذي رقم 186/16 المؤرخ في 22 يونيو 2016 المحدد لكيفيات منح إعانة الدولة للفروع المتكفلين بأصولهم وكذا لأشخاص المسنين الذين هم وفي وضع صعب أو بدون روابط أسرية .

• المرسوم التنفيذي رقم 187/16 المؤرخ في 22 يونيو 2016 المحدد لكيفيات مساهمة الأشخاص المتكفلين بالأشخاص المسنين، وكذا الأشخاص المسنين ذوي دخل كاف في مصاريف التكفل المقدمة داخل المؤسسات وهياكل الاستقبال الأشخاص المسنين.

• أما المرسوم الرابع فهو في طور البرمجة للدراسة على مستوى مجلس الحكومة ويعتني بتحديد الشروط وكيفيات الاستفادة من دعم الدولة لفائدة عائلات الاستقبال والأشخاص مقابل التكفل بالأشخاص المسنين المحرومين أو بدون روابط أسرية تطبيقا لأحكام المادة 27 من قانون 2010.

موضحة أن معظم النصوص التطبيقية لقانون حماية الأشخاص المسنين متواجدة في طور الصدور في الجريدة الرسمية، إذ سيشرع في تجسيدها فور صدورها وسيتم تقييم انعكاساتها من طرف الإدارة المركزية استنادا إلى التقارير الميدانية المزمع اعتمادها لتحضير للتقرير السنوي الذي سيرفع لفخامة رئيس الجمهورية وكذلك للبرلمان تنفيذا للمادة 38 من ذات القانون، حيث لم يكن من الممكن تحضير تقرير سنوي حول تجسيد أحكام هذا القانون قبل السنة الجارية بالنظر لغياب الإطار القانوني لهذه البرامج ميدانيا والتراتيب المنصوص عليها في المراسيم التنفيذية.

# الأسئلة الشفوية
## 2016/10/27

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 27 أكتوبر 2016، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصّصها لطرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدّم بها أعضاء من المجلس على أعضاء في الحكومة.

## المناطق الصناعية بولاية الأغواط

ردا عن سؤال السيد محمد قيساري، عضو مجلس الأمة حول الأسباب التي حالت دون إدراج ملف ولاية الأغواط ضمن قائمة الولايات المستفيدة من إنشاء مناطق صناعية؟

أوضحت وزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة غنية الدالية نيابة عن الوزير الأول أنه في إطار دعم جهود الدولة الطامحة لترقية الاستثمار المنتج، يُعد مشروع إنجاز 49 حظيرة صناعية جديدة على مساحة عقارية إجمالية تقدر بحوالي 11.622 هكتارا موزعة على 39 ولاية أحد المشاريع العمومية التي شرعت السلطات العمومية في تنفيذها، والتي رصدت لها الدولة غلافا ماليا معتبرا بهدف إعطاء ديناميكية تنموية جديدة وتأمين تنمية اقتصادية محلية وجهوية متوازنة، لاسيما من خلال دعم المشاريع الاستثمارية الحيوية القادرة على خلق الثروة ومناصب العمل، معللة أن التموقع الجغرافي لـ 49 حظيرة صناعية جاء على ضوء معايير موضوعية وهي:

• المحاور التوجيهية أو الأساسية الواردة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

• حاجات التنمية المحلية المعبر عنها من قبل الجماعات المحلية

• البنى التحتية القاعدية، من باب استشراف ربحية هذه البنى القاعدية وتوجيه التنمية نحو الأقاليم سواء على مستوى الهضاب العليا أو الجنوب.

موضحة أن نسبة تنفيذ هذا البرنامج بلغت حدا معتبرا، انعكس أساسا في الانتهاء من الدراسات الأولية المرتبطة بدراسة آثار هذا المشروع على البيئة من جهة، والدراسات الجيو تقنية من جهة أخرى، فضلا عن الدراسات الأولية للتهيئة، بما في ذلك صفقات الاستشارة الفنية المرتبطة بالدراسات ومتابعة أشغال التهيئة في أغلب الحظائر، في حين أن رخص التجزئة قد تم إصدارها لفائدة كل الحظائر الصناعية .

مؤكدة في الأخير أن أشغال الإنجاز بعدد معتبر من هذه الحظائر قد تم الانطلاق فيها، وعن وجود مشاريع لإنجاز حظائر صناعية أخرى في طور الدراسة، على غرار المشروع المقترح لفائدة ولاية الأغواط.





## المنشآت الرياضية بولاية المسيلة

ردا عن سؤال السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، حول تجميد المنشآت الرياضية المبرمجة إنجازها بولاية المسيلة؟

أوضح وزير الشباب والرياضة السيد الهادي ولد علي أن مشروع تكملة إنجاز الملعب المتعدد الرياضات بمسيلة، قد منح خلال جوان 2016 وتم تأشير الصفقات الخاصة بحصص إنجاز المدرجات على مستوى اللجنة الولائية للصفقات العمومية بتاريخ 9 سبتمبر 2015، إلا أنه لم يتم الالتزام بها على مستوى الرقابة المالية بسبب قرار التجميد لهذا المشروع.

أما المسبح الأولمبي فقد أوضح الوزير أن المشروع سجل سنة 2013 وتم تأشير الصفقة الخاصة بدراسته يوم 2 جويلية 2015 وإيداعها لدى المصالح الرقابة المالية، إلا أنه لم يتم الإلتزام بها على مستوى الرقابة المالية بسبب التجميد .

وعن الثانوية الرياضية فأكد الوزير أن العملية توجد ضمن مدونة العمليات الخاصة بمديرية التجهيزات العمومية وتم تسجيلها على شطرين ضمن برنامج 2013 إلا أن الإختلاف الموجود بين العمليتين في موقعي المشروع على مستوى مصالح وزارة المالية تسبب في تأخر انطلاق المشروع وفي الأخير تم تجميد المشروع أواخر سنة 2015.

وبخصوص الملعب الجديد ببوسعادة والذي يتسع إلى 15 ألف مقعد، أوضح الوزير أنه سجل في إطار البرنامج التكميلي لسنة 2013 لكن صاحب المشروع لم يتمكن من التأشير على الصفقات بسبب تجميد العملية.

مؤكدا في الأخير أن البرامج المجمدة تبقى مسجلة في القطاع وليست ملغاة وذلك في انتظار تحسن الظروف المالية للبلاد.

## تطوير الرياضة بولايات الجنوب

ردا عن سؤال السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة لتطوير الرياضة بولايات الجنوب؟

أكد وزير الشباب والرياضة السيد الهادي ولد علي أن حجم منشآت الشباب والرياضة بولايات الجنوب عرفت تسجيل 2200 مشروع مابين فترة 2000 و2014، وتتوزع على عدة منشآت أهمها 51 بيت شباب، 45 حوض للسباحة، 9 مراكز للترفيه العلمي، 131 مركب رياضي جواري، مدرسة للمواهب الشابة ببسكرة، 111 عملية تعشيب الإصطناعي للملاعب، 125 عملية تجهيز مؤسسة شبانية ورياضية، 74 دار شباب، 86 مسبح مغطى، 6 مضامير إصطناعية،71 قاعة متعددة الرياضات،67 قاعة متعددة الخدمات، 4ملاعب لألعاب القوى و15 ملعب لكرة القدم، 769 ملعب جواري رياضي، 6 وحدات للعلاج والإسترجاع الرياضي، وكل هذه المنجزات سمحت بإنتهاء أكثر 80 بالمائة من البرنامج و14 بالمائة منه في طور الإنجاز و6 بالمائة لم تنطلق الأشغال بها. مذكرا أن نسبة المشاريع المسجلة عبر ولايات الجنوب الكبير تفوق 30 بالمائة من النسبة الوطنية.

وفيما يخص الموارد البشرية فقد أعلن الوزير أن ولايات الجنوب استفادت من سنة 2010 إلى غاية 2014 من 1965 منصب مالي خاص بالمناصب الدائمة و1277 منصب مالي خاص بالمناصب التعاقدية. أما التأطير البيداغوجي لا سيما بعد استلام المنشآت والهياكل المنجزة خلال السنوات الماضية فقد تم تخصيص لها 478 منصب بيداغوجي بعنوان سنة 2015/ 2016 لفائدة ولايات الجنوب .

مؤكدا في الأخير السلطات العمومية تولي اهتمام كبيرا لولايات الجنوب من أجل تطوير الرياضة بها من أجل الإستثمار الرياضي من جهة وتلبية لإحتياجات شباب الجنوب من جهة أخرى.

# مسبح عين أمناس.. والمنشآت الشبانية بمناطق الجنوب

ردا عن سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، المتعلق بوضعية المنشآت الشبانية والرياضية بمناطق الجنوب خاصة مسبح عين أمناس؟

أوضح وزير الشباب والرياضة السيد الهادي ولد علي أن المسبح عين أمناس تم الإنطلاق الأشغال به بتاريخ سنة 2008 بعد اجتياز مرحلة الدراسة واستعمال جميع الإجراءات الخاصة لإختيار المقاول، إلا أنه ظهرت بعض المشاكل في الأرضية مما أدى إلى ضرورة الاستنجاد بمخبر مختص لإجراء التحاليل اللازمة وبالتالي أدى إلى تأخير بدأ الأشغال الفعلي إلى غاية 2009.

موضحا أن الأشغال الخاصة بالمنشأ انتهت سنة 2014 غير أن المسبح لم يدخل حيز الخدمة نظرا للوقت الكبير الذي إستغرقته آلية الربط بشبكات الماء الكهرباء والغاز، وأنه حاليا أصبح جاهزا للاستعمال .

أما بخصوص فصل الصيف والتكفل بالشباب ولايات الجنوب أوضح الوزير أنه وفي إطار تجسيد برنامج ترقية وتعميم التسلية والترفيه وتطوير النشاطات الرياضية والشبانية الموجهة للأطفال والشباب والعائلات عبر كامل تراب الوطن وبصفة خاصة ولايات الجنوب، فقد خصصت وزارة الشباب والرياضة لصائفة 2016 حصص معتبرة لفائدة الأطفال والشباب، حيث استفادت ولايات الجنوب بحصة 22 ألف طفل تتراوح أعمارهم من 6 إلى 13 سنة من العدد الإجمالي لبرنامج الوطني العام المقدر بـ 35 ألف .

أما بخصوص مرافق التسلية والترفيه فإن وزارة الشباب والرياضة قد أخذت هذا الانشغال بعين الاعتبار بغرض تعميم الترفيه والتسلية، بحيث تم تنظيم قرى التسلية والترفيه خلال سنة 2015 بكل من ولاية الجزائر، قسنطينة، ورقلة، الواد، بشار ووهران ونظرا للأثر الإيجابي الكبير الذي عرفته هذه الأنشطة في أوساط الأطفال والعائلات، فقد تم اقتناء خلال سنة 2016 تجهيزات جد هامة لألعاب الترفيه وتم إعداد برنامج وزاري لنقل هذه الألعاب عبر كامل ولايات الجنوب .

أما فيما يخص ترميم المنشآت فقد أوضح الوزير آن إعادة المنشآت وتجهيزها على مستوى ولايات الجنوب فقد سجلت الوزارة حوالي 503 مشروع إعادة تهيئة من سنة 2000 إلى 2014 وبميزانية تقدر بـ 12 مليار دج.

مؤكدا في الأخير أن وزارته ماضية في تطوير قطاع الشباب والرياضة بولايات الجنوب.

# مادة الوقود..تساؤل حول نوعية تركيزها

ردا عن سؤال السيد الطيب قنيبر، عضو مجلس الأمة، حول ضعف تركيز مادة الوقود؟

أوضح وزير الطاقة السيد نور الدين بوطرفة أن الوقود الموزع في المحطات سليم ويخضع لكل المقاييس العالمية، وأن سونا طراك التي تعتبر الشريك الأول والرسمي لهذه المحطات سواء الخاصة أو التابعة لنفطال تقوم بتزويد السوق الوطنية بمختلف الوقود بنوعيها المطلوبة مع ضمان استعمالها سواء كانت منتجة على مستوى المصافي أو مستوردة والتي تتطابق مع المعايير الجزائرية.

مؤكدا أن كل الكميات التي يتم تسليمها للمحطات توزع سليمة وهي متطابقة مع المعايير الدولية، حيث تخضع لتحاليل دقيقة قبل وضعها في السوق.





# دعم الكهرباء بالجنوب

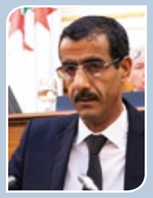

ردا عن سؤال السيد حسني سعيدي، عضو مجلس الأمة، حول إمكانية إعادة النظر في قيمة الدعم الممنوحة للطاقة الكهربائية بولايات الجنوب؟

ذكر وزير الطاقة السيد نور اليدن بوطرفة أن الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال اعتبرت الطاقة الكهربائية مصدرا للتنمية الإجتماعية والإقتصادية، فقد قامت الدولة ومن خلال قانون المالية اتخاذ عدة إجراءات لتحسين الظروف المعيشية لسكان جنوبنا الكبير منها على الخصوص:

• خفض تسعيرة الطاقة الكهربائية بـ 50 بالمائة لفائدة ولايات الجنوب وفقا للمادة 49 من قانون المالية التكميلي لعام 2011

• استفادة زبائن قطاع الاقتصاد خارج الزراعة من انخفاض تسعيرة الكهرباء بـ 10 بالمائة وفقا للمادة 69 من قانون المالية التكميلي 2010.

معلنا في الأخير أنه وبتعليمات من الوزير الأول تم إنشاء لجنة مصغرة تدرس مسألة استهلاك الكهرباء والقدرة الشرائية لسكان الجنوب، وأنه سوف تقدم هذه اللجنة اقتراحات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف من ارتفاع فاتورة استهلاك الكهرباء خاصة في فصل الصيف.

# ادماج خريجي التكوين المهني

ردا عن سؤال السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة، حول إدماج خرجي التكوين المهني ؟

أضح وزير التكوين والتعليم المهنيين السيد محمد مباركي أن الدولة سخرت إمكانيات معتبرة للتعليم والتكوين المهني ولتكوين المورد البشري، حيث سخرت أكثر من 1250 هيكل تكوين بتأطير يساوي 67 ألف موظف من بينهم 27 ألف مكون يتم تجنيدهم من أجل استقبال سنويا ما يزيد عن 56 ألف متربص في التكوين الأولي، كما يتم التكفل بآلاف العمال في إطار التكوين المتواصل.

وأن القطاع يعمل في إطار إستراتيجية البحث عن الملائمة بين التكوين والتشغيل على تنويع التخصصات وتحسين المناهج والمحتويات وكذا تخصص المكونين وتحيين معارفهم وفق التطور العالمي لتكنولوجيات والتطور العالمي للمهن ولتحقيق التوافق بين عروض التكوين واحتياجات السوق تم إثراء مدونة التخصصات بإدراج أكثر من 140 تخصص جديد في السنوات الأخيرة، حيث انتقلت هذه المدونة من 300 تخصص في سنة 2007 إلى أكثر من 440 تخصص سنة 2016،

كما أكد الوزير أن القطاع يعمل على إعادة توجيه عروض التكوين نحو القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني على غرار البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، الصناعة الغذائية، الفندقة والسياحة... وذلك في إطار مرافقة سياسة التنمية الإقتصادية الجديدة الرامية إلى تنويع نشاطات الإقتصادية للبحث عن بدائل لتلك السياسة المبنية على المحروقات فقط.

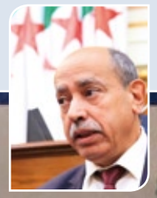

وفي إطار تتويج المتوجين بالشهادة في عالم الشغل يعمل الفاعلين في الفضاء الاقتصادي لتمكينهم من المساهمة معا في عملية تحديث الحاجيات من التخصصات والتكوينات وحجمها.

مضيفا أن القطاع قد أبرم منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا أكثر من 124 اتفاقية إطار ذات طابع وطني وأكثر من 10 ألاف اتفاقية خاصة لتطبيق على المستوى المحلي، حيث نتج عنها تطوير التربصات التطبيقية داخل المؤسسات الاقتصادية لفائدة متربصي مؤسسات التكوين المهني مما أضفى عليها حرفية أكثر على عملية التكوين.

مؤكدا أن قطاع التكوين المهني يعمل بالتنسيق مع قطاع العمل والتشغيل بأجهزته المختلفة على متابعة خريجي التكوين بغرض دراسة كيفية تصرفهم أمام عالم الشغل والتشغيل، والبالغ عددهم سنة2015 بـ 250 ألف شاب متوج بشهادة في مختلف الشهادات والتخصصات، وأنه حسب الإحصائيات فأن 80 بالمائة من خرجي التكوين المهني المسجلين لدى وكالة التشغيل سنة 2015 تحصلوا على وظيفة أو منصب عمل في 6 أشهر الأول بعد تخرجهم. وأن 60 بالمائة من حاملي مشاريع سنة 2015 هم من خريجي التكوين المهني.

مؤكدا في الأخير أن الوزارة تركز على قابلية التشغيل لخريجي التكوين المهني، وتهدف إلى تشجيع الشباب لإنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال تكوين نوعي ومرافقتهم بأجهزة الدولة لدعم إنشاء المؤسسات.

## استقبالات رئيس المجلس

### وفد برلماني تشيكي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 13 أكتوبر 2016، بمقر المجلس، السيد فرونتيسك بيبلان، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، الدفاع والأمن بمجلس الشيوخ، والوفد المرافق له.

اللقاء سمح باستعراض سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. في هذا السياق أوضح، السيد عبد القادر بن صالح، أن العلاقات التاريخية بين البلدين كانت جيّدة في السابق، مؤكدا استعداد بلادنا للعمل على الرقي بالروابط بين البلدين إلى مستوى أفضل، أسوة بما كانت عليه قبل مرحلة التسعينات، وتوسيعها إلى كل المجالات خاصة وأن الجزائر، بعد أن قضت على الإرهاب وضمنت عودة الأمن، تحت القيادة الحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ركّزت جهودها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جهته نوّه السيد فرونتيسك بيبلان، بالدور الذي لعبته وتلعبه الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب مبديًا رغبة بلاده في الاستفادة من الخبرة والتجربة

الجزائرية في هذا الميدان . كما أكّد رئيس لجنة الدفاع والشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ لجمهورية التشيك، أن بلاده مستعدة لتنويع التبادل مع الجزائر وتوسيعه إلى مجالات، الثقافة و العلوم والتاريخ، مبرزًا أن الزيارة التي سيقوم بها وزير الصناعة إلى الجزائر بداية السنة المقبلة، ستُشكل انطلاقة جديدة في التعاون المشترك في إطار مبدأ الرابح - الرابح.

### نائب رئيس جمهورية الهند

واستقبل يوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2016، بمقر المجلس، السيد محمد حميد الأنصاري، نائب رئيس جمهورية الهند والوفد المرافق له.

اللقاء بين الوفدين ميّزه تبادل صريح ومثمر لوجهات النظر حول العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها والرقي بها إلى درجة الامتياز مع تنويع وتوسيع مجالات التعاون. في هذا الإطار أوضح السّيد عبد القادر بن صالح بأن الإطار السياسي والقانوني موجود لتحقيق هذا الهدف، في هذا السياق، ذكر رئيس مجلس الأمة باتفاق الشراكة الممضي بين البلدين سنة 2001 بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة إلى الهند.

رئيس مجلس الأمة، ثمّن زيارة السيد محمد حميد الأنصاري إلى بلادنا، باعتبارها إشارة لتوجه جديد للسياسة الخارجية الهندية تجاه الجزائر، مبرزًا في هذا الخصوص الدور الذي يمكن أن يلعبه برلمانيو البلدين في تدعيم هذا المنحى، مشيرًا إلى أن التبادل التجاري بين البلدين تضاعف عشرة مرات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة.

من جهته، أكّد السيد محمد حميد الأنصاري، على أن العلاقات التاريخية بين الجزائر والهند هي الأساس للعلاقات المستقبلية موضحًا ان زيارته لبلادنا بقدر ما كان الهدف منها تجديد الصداقة بين الشعبين والحكومتين بقدر ما تسعى إلى استكشاف مجالات وقطاعات جديدة للتعاون والتبادل.





### الوزير الأول النيجيري

واستقبل يوم الأربعاء 26 أكتوبر 2016، بمقر المجلس، السيد بريجي رافيني، الوزير الأول النيجيري والوفد المرافق له.

اللقاء الذي حضره السيد عبد القادر مساهل، وزير الشؤون المغاربية، الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، سمح بتبادل وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والوضع في منطقة الساحل والمغرب العربي.

في هذا السياق، أوضح السيد عبد القادر بن صالح أن العلاقات بين الجزائر والنيجر، تتسم بالامتياز، وعلى الحكومتين العمل على الحفاظ على نوعية هذه العلاقات مذكّرًا أن العوامل التاريخية والجغرافية من شأنها المساعدة في تحقيق هذا الهدف، مضيفًا بأن البلدين الشقيقين تواجههما نفس التحديات، وعليهما محاربة نفس الآفات المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة. في هذا السياق أبرز السيد عبد القادر بن صالح، بأن أمن دول المنطقة مترابط، وهذا ما يُحتّم عليها التعاون والتنسيق، لحل الأزمات التي تعرفها دول شقيقة مثل مالي وليبيا.

من جهته، ثمّن الوزير الأول النيجري، الدور الريادي الذي تلعبه الجزائر في المنطقة موضحاً أن بلاده تدعم هذا الدور، وتدعو الجزائر لمواصلته، لأنه حيوي بالنسبة لدول المنطقة مؤكّداً في هذا الخصوص، أن بلاده لن تدّخر أي جهد من أجل عودة السلم والأمن في كل دول المنطقة.

### وزير الصحة والعلاج والتعليم الطبي الإيراني

واستقبل يوم الخميس 27 أكتوبر 2016، بمقر المجلس، السيد حسن قاضي زادة هاشمي، وزير الصحة والعلاج والتعليم الطبي للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية وحرص قيادتي البلدين على تطويرها من خلال ما تترجمه الزيارات العديدة المتبادلة بين المسؤولين، وقدّم خلاله الوزير الإيراني عرضًا حول تطور القطاع الصحي في إيران في جوانب عديدة ومنها على الخصوص صناعة الأدوية، ومستوى البحث العلمي، ومدى ما وصلت إليه إيران في مجال التغطية الاجتماعية.

من جهته نوّه رئيس مجلس الأمة بالمجهودات والخطوات التي أحرزتها الجمهورية الاسلامية الايرانية في الميدان الصحي وتطور البحث العلمي، مُثمّناً إرادة التعاون ومؤكدًا على ضرورة مواصلته وترقيته بالاستفادة من مكاسب البلدين وتجربتيهما ومعربًا عن ثقته في الوصول إلى النتائج

المرجوة التي من شأنها أن تُعزّز الخطوات الهامة في مجال التقارب والتعاون بين البلدين والشعبين الشقيقين.

## السفراء

### سفير فرنسا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 15 سبتمبر 2016، بمقر المجلس، السيد برنار ايمي سفير فرنسا بالجزائر. وقد استعرض الجانبان خلال هذا اللقاء العلاقات الثنائية والأهمية التي يوليها البلدان لاتفاق الشراكة الاستراتيجية من خلال الحوار السياسي وتكثيف التعاون الاقتصادي .. كما تم التطرق لأهمية تعزيز التعاون البرلماني لاسيما من خلال تبادل الزيارات.

### سفير المغرب

واستقبل يوم الخميس 15 سبتمبر 2016، بمقر المجلس السيد عبد الله بلقزاز، سفير المملكة المغربية بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا.

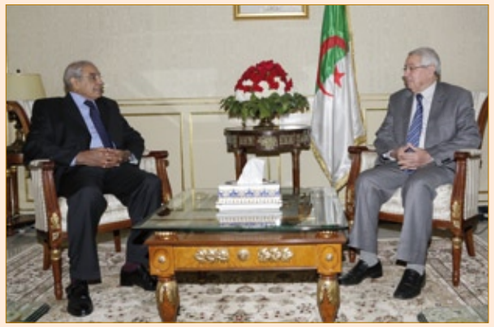

## سفيرة سويسرا

و استقبل يوم الأربعاء 28 سبتمبر 2016، بمقر المجلس، السيدة كوهن بيرسيت موريال، سفيرة سويسرا بالجزائر.
وقد أكّدت المحادثات على أهمية التعاون وتوسيع مجالاته، وضرورة تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين، وتشجيع التواصل على المستوى البرلماني .. كما تم تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

## سفير إيطاليا

واستقبل يوم الثلاثاء 27 سبتمبر 2016، بمقر المجلس، السيد ميشال جياكوملي، سفير إيطاليا بالجزائر الذي أدّى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا.

خلال هذا اللقاء تم استعراض جوانب من ميادين التعاون والتنويه بالعلاقات الثنائية المتميزة التي تعكس الارادة السياسية المشتركة في البلدين للرقي بها إلى مستوى شراكة قائمة على تبادل المنافع. كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ومنها على الخصوص الهجرة غير الشرعية والجهود المبذولة للحد منها.

## استقبالات رؤساء اللجان

### رئيس لجنة الدفاع الوطني يستقبل وفدا برلمانيا تشيكيا

استقبل السيد محمد بن طبة، رئيس لجنة الدفاع الوطني، يوم الثلاثاء 11 أكتوبر 2016، بمقر المجلس، وفدًا برلمانيا عن مجلس الشيوخ بجمهورية التشيك، يرأسه السيد فرونتيسك بيبلان، رئيس لجنة الشؤون الخارجية، الدفاع والأمن، بمجلس الشيوخ.

خلال جلسة العمل التي جمعت بين وفدي المجلسين، تم استعراض راهن العلاقات الثنائية بين البلدين، التي استعادت حيويتها منذ سنة 1999، بعد فترة فتور ترجع أسبابها إلى ظروف داخلية تتعلّق بكل من البلدين الشقيقين، وسبل الارتقاء بها إلى مستوى أفضل، خدمة لمصالح الشعبين والبلدين.

في هذا الإطار، تطرق الطرفان، إلى الدور المنوط ببرلمانيي البلدين في دفع التعاون المشترك وتنويع وتوسيع مجالاته. كما تم تبادل وجهات النظر حول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك مؤكدين على ضرورة تغليب الطرائق الدبلوماسية لإحلال السلام في بؤر التوتر، وتفادي التدخلات العسكرية، التي من شأنها تأزيم الأوضاع.

### رئيس لجنة الشؤون الخارجية يستقبل نائبين عن الجمعية الوطنية الفرنسية

استقبل البروفيسور رشيد بوغربال، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، يوم الأربعاء 05 أكتوبر 2016، بمقر مجلس الأمة، السيد جون غلافاني، وزير سابق، نائب بالجمعية الوطنية الفرنسية (Hautes-Pyrénées) ، والسيد غوي تسيي، نائب بالجمعية الوطنية الفرنسية (Bouches-du-Rône).

اللقاء الذي تمّ بحضور سعادة السيد برنار ايمي، سفير فرنسا بالجزائر، سمح بتناول وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة قضية مكافحة الإرهاب، ومسألة مكانة الاسلام في فرنسا.

العلاقات الثنائية، شكّلت أيضا أحد محاور هذا اللقاء، خاصة فيما يتعلّق بسبل تدعيمها، حفاظًا على درجة الامتياز التي بلغتها.

للتذكير، فإن هذا اللقاء يدخل في إطار مهمة استعلام يقوم بها الوفد البرلماني الفرنسي، حول وضعيّة العلاقات الفرنسية بدول المغرب العربي.





منتدى التعاون البرلماني الجزائري-الفرنسي

# رئيس مجلس الأمة في زيارة رسمية إلى فرنسا ويؤكد أن التعاون الاقتصادي يجب أن يتجاوز الإطار التجاري

قام السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بزيارة رسمية إلى فرنسا يومي 19 و20 سبتمبر، بدعوة من نظيره الفرنسي، السيد جيرار لارشيه، بمناسبة انعقاد الطبعة الأولى لمنتدى التعاون البرلماني بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي.
تأتي هذه الزيارة عقب تلك التي قام بها إلى الجزائر، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، من 08 إلى 11 سبتمبر 2015، وكذا عقب اللقاءات البرلمانية والوزارية التي جمعت ممثلي البلدين سواء بالجزائر أو بفرنسا.
كما تندرج هذه الزيارة في إطار تبادل الوفود والزيارات، الذي أصبح تقليدًا ثابتًا، بين البلدين، اللذين تجمعهما علاقات قوية ومتنوعة..

## الدورة الأولى لمنتدى التعاون البرلماني بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي رئيس المجلس: «الجزائر تأمل في تطوير اقتصاد مزدهر»

أكد رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح الاثنين 19 سبتمبر 2016، بباريس بأن الجزائر «تغيرت» وتأمل في تطوير اقتصاد «مزدهر».

وأكد رئيس المجلس خلال لقاء صحفي نظم بمجلس الشيوخ الفرنسي نشطه مناصفة مع نظيره الفرنسي جيرار لارشير أن «الجزائر تغيرت وغيرت نصوصها لتصبح أكثر استقطابا ونأمل في تطوير اقتصاد مزدهر»في بلدنا.

وأوضح أنه «فضلا عن العلاقة على المستوى الأمني نأمل في تطوير اقتصاد مزدهر في بلدنا ومنح الفرصة للمؤسسات الفرنسية للاستثمار في الجزائر. لقد أدرجنا تغييرات على نصوصنا وأصبحت الآن أكثر استقطابا لتحفيز الاستثمارات وإعطاء دفع لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين»، مؤكدا بأنه يجب على البلدين»تحقيق خطوة إلى الأمام وفي الاتجاه الصحيح».

وقال أيضا أنه من خلال المنتدى البرلماني الأول جاء أعضاء مجلس الأمة حتى من المعارضة»لإقامة وتوطيد العلاقات بين البلدين والشعبين».

وعلى الصعيد الأمني دعا إلى مواصلة الجهود لمكافحة الإرهاب مغتنما هذه الفرصة لتجديد إدانة الجزائر للأعمال الإرهابية التي استهدفت فرنسا منذ 2015.

وأضاف «نعبر عن دعمنا وتضامننا مع العائلات المتضررة من هذه الأعمال البربرية»، مذكرا بأن الجزائر عانت «لوحدها»من الإرهاب خلال عشر سنوات.

ومن جهته أعرب رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي عن ارتياحه لعقد منتدى الغرفتين العليتين «لأول مرة في تاريخ البلدين».

واعتبر بأن «الزيارة الرسمية للسيد عبد القادر بن صالح تطبع الدبلوماسية البرلمانية التي لا تحل محل دبلوماسية الدول لكنها تساهم في تعميقها وتكثيفها من خلال علاقات شخصية بين برلمانيين»، مؤكدا أن هذا المنتدى»يدل على جودة» العلاقات بين الجزائر وفرنسا.

وأوضح أنه خلال الجلسة الأولى من الفترة الصباحية التي تجري في جلسة مغلقة تبادل الطرفان التحاليل حول الانشغالات والتحديات التي تخص البلدين.

واستنادا إلى مقولة وزير جزائري لم يذكره اسما بأن «الجزائر مصدرة للاستقرار»أكد السيد لارشير أن هذا يلاحظ ميدانيا سواء في مالي أو في ليبيا.

وأوضح من جهة أخرى أن مجلس الأمة و مجلس الشيوخ الفرنسي»يمكنهما لعب دور محرك»في الفضاء المتوسطي لإقامة حوار متوسطي من أجل السلم والاستقرار.

من جهة أخرى تبادل الوفدان وجهات نظرهم وتحاليلهم حول الإرهاب والتطرف ومعاداة الإسلام والمسائل الاقتصادية وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وكان رئيس المجلس قد أكد في كلمته الافتتاحية بأن التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا يجب أن يتجاوز الإطار التجاري إلى تفضيل الاستثمار.

وأن «الوضعية ملائمة لإعطاء دفع قوي للتعاون الاقتصادي الثنائي الذي يجب أن يتجاوز الإطار التجاري إلى تفضيل الاستثمار المنتج وتحويل التكنولوجيا وإنشاء أقطاب تنافسية ومراكز للجودة».

في نفس السياق أوضح أن المؤسسات الفرنسية «التي تملك دراية واسعة بالاقتصاد الجزائري والتي تتمتع بمبدأ الأفضلية الذي تمليه عدة عوامل مرتبطة بالعلاقات المتميزة بين البلدين»هي الأجدر باستغلال الفرص العديدة التي تمنحها برامج التنمية الجارية في الجزائر وذلك في إطار شراكة تقوم على مبدأ الربح للطرفين».

**رئيس مجلس الأمة يتحادث مع رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية**

**أجرى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح يوم الثلاثاء 20 سبتمبر 2016، بباريس، محادثات مع رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية كلود بارتولون.**

**وقد جرت هذه المحادثات بقصر بوربون مقر الجمعية الوطنية الفرنسية بحضور أعضاء وفدي البلدين و رئيسي مجموعتي الصداقة الجزائر-فرنسا باتريك مينوتشي و بن علي بن زاغو.**

**وقبل ذلك توجه رئيس مجلس الأمة إلى معهد العالم العربي لزيارة معرض «بسكرة سحر الواحات 2014-1844» وهي إحدى المناطق الثقافية والسياحية الهامة بالجزائر.**

**ويتمحور هذا المعرض حول الرسم والتصوير إضافة إلى فضاءات أخرى للإبداع.**

## مجلس الأمة و نظيره الفرنسي يصادقان على خارطة طريق لتعزيز العلاقات البرلمانية

صادق مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي يوم الإثنين 19 سبتمبر 2016، عقب أشغال المنتدى الجزائري الفرنسي الأول الرفيع المستوى بين الهيئتين المنعقد بباريس على «خارطة طريق» لتعزيز العلاقات البرلمانية.

وأكد البيان المشترك للغرفتين العليتين لكلا البلدين، أن «مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي أعطيا دفعا جديدا للعلاقات بين الجزائر وفرنسا».

وأوضح أن «الزيارة الرسمية الأولى لرئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح إلى فرنسا تدوم من 18 إلى 20 سبتمبر بدعوة من السيد جرار لارشير.

هي أول زيارة لرئيس مجلس الأمة إلى فرنسا منذ 16 سنة».

وأن «هذه الزيارة الرسمية تصادف انعقاد المنتدى الأول للتعاون البرلماني الرفيع المستوى بين الهيئتين.

ذكر البيان بأن «هذا المنتدى جاء تتويجا للإتفاق الموقع بالجزائر العاصمة بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي خلال الزيارة الرسمية للسيد لارشير إلى الجزائر التي جرت من 8 إلى 11 سبتمبر 2015 بدعوة من رئيس مجلس الأمة». وأشار ذات المصدر إلى أن

منتدى التعاون و التبادلات «المصغرة» للزيارات بين رئيس مجلس الأمة ونظيره الفرنسي «سمحت بإبراز توافق المصالح والتحاليل سواء بين الهيئتين البرلمانيتين أو بين البلدين».

وتوجت الأشغال بالمصادقة على «خارطة طريق» تتضمن تعزيز التعاون المؤسساتي بين الهيئتين ومرافقة تطور التعاون اللامركزي بهدف «توطيد الروابط بين الجماعات الإقليمية والسكان لكلا البلدين» وتعميق الحوار الجيوسياسي وحول المسائل الإقتصادية» بغرض «إقامة شراكة اقتصادية مميزة قائمة على الإستراتجيات المستديمة والتنمية المشتركة تأخذ بعين الإعتبار مصالح كلا البلدين» وتفتح آفاقا واعدة للفضاء المتوسطي لا سيما ما تعلق بتعميق الحوار 5+5.

وأكد الطرفان أن الدبلوماسية البرلمانية تعد من الآن فصاعدا «جزء لا يتجزأ من العلاقات الثنائية» مما يعكس ديناميكية العلاقات بين البلدين ومدى الثقة التي تم بلوغها للتطرق لمختلف المواضيع».





## و يُستقبل من قبل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند

في إطار الزيارة الرسمية التي قام بها السيد عبد القادر بن صالح، إلى فرنسا، بدعوة من نظيره الفرنسي، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيد جيرار لارشيه، بمناسبة انعقاد الطبعة الأولى لمنتدى التعاون البرلماني بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي، استُقبل رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين 19 سبتمبر 2016، بباريس من قبل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند الذي سلم له رسالة من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وأوضح رئيس مجلس الأمة في تصريح للصحافة عقب هذا الاستقبال أن الطرفين أكدا خلال محادثاتهما على ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وقال «كان لي الشرف بأن حظيت والوفد المرافق لي باستقبال من طرف الرئيس فرانسوا هولاند واشكره على منحي هذا الشرف. لقد سلمته رسالة خطية من صديقه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة»، مشيرا إلى أن الطرفين «ألحا على ضرورة تطوير التعاون الاقتصادي والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب».

وتابع يقول «لقد تحدثنا عن التطرف في كافة دول العالم و ضرورة توحيد الجهود و المعلومات لوضع حد لهذه الظاهرة التي تهدد السلم والاستقرار في منطقتنا».

من جهته، ذكّر الرئيس هولاند «بالشراكة المتميزة القائمة بين فرنسا والجزائر وبلغ رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رسالة تقدير وصداقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة» منوها بالدور الأساسي للتعاون البرلماني من أجل «تغذية الحركية القائمة منذ 2012 بين البلدين».

وبعد التذكير بالثمن الغالي الذي دفعته الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب شكر الرئيس فرانسوا هولاند «السيد رئيس مجلس الأمة على مشاعر التضامن التي عبرت عنها السلطات العليا الجزائرية اثر الاعتداءات التي استهدفت فرنسا في الاشهر الأخيرة.

وتطرق الرئيس الفرنسي و رئيس مجلس الامة إلى «تعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال وتقاسم التجارب في مجال مكافحة التطرف ومواصلة الشراكة الوثيقة بين البلدين لتسوية الازمات الإقليمية» .

كما سمحت المحادثات أيضا بإبراز أهمية العلاقات الاقتصادية الثنائية والتزام مستثمرين فرنسيين بإقامة مشاريع مشتركة تسمح بمرافقة الجزائر في تنويع اقتصادها.

وقد جرى الاستقبال بحضور عدد من أعضاء مجلس الأمة وسفيري البلدين.

## مؤتمر رؤساء البرلمانات الأوروبية

شارك وفد برلماني مشترك في ما بين غرفتي البرلمان الجزائري ، في أشغال مؤتمر رؤساء البرلمانات الأوروبية ، والمنظم من طرف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا APCE ، يومي 15 و 16 سبتمبر 2016 ، بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

ويتكون الوفد من السادة :

• السيد يوسف بوتخيل ، نائب رئيس مجلس الأمة نيابة عن رئيس مجلس الأمة ،
• السيد زبار برابح ، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني ،
• ناصر رايح ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

و يتضمن برنامج عمل المؤتمر مناقشة ثلاث مواضيع رئيسية هي :

• الهجرة وأزمة المهاجرين في أوروبا : دور ومسؤولية البرلمانات ،
• العمل سويا لتعزيز الديمقراطية ، حقوق الانسان ودولة القانون ،
• حشد البرلمانات ضد الكراهية من أجل مجتمعات شاملة غير عنصرية.

## أشغال المنتدى البرلماني الأوروبي للسكان

شاركت السيدة عائشة باركي، عضو مجلس الأمة، في لقاء تشاوري برلماني حول موضوع : «توحيد القوى لضمان الاتساق بين سياسات الحكومات، ومواقفها المعتمدة في هيئات الأمم المتحدة»، المنظم من طرف المنتدى البرلماني الأوروبي للسكان والتنمية EPF، وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، وذلك يوم 19 سبتمبر 2016 بجنيف (سويسرا).

## السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، تشارك في أشغال المكتب التنفيذي لشبكة البرلمانيات العربيات بالرباط

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة ، عضو مجلس الأمة ، عضو المكتب التنفيذي لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة «رائدات» ، في اجتماع ذات المكتب ، المنظم من طرف الفرع الاقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN ، والذي إنعقد يومي 26 و 27 سبتمبر 2016 ، بالرباط (المملكة المغربية).

ينعقد هذا الاجتماع في إطار سلسلة اللقاءات لمتابعة إنشاء شبكة إقليمية من البرلمانيات ومواصلة تبادل الخبرات.

للعلم فإن السيدة بن شهيدة تحوز على عضوية المكتب التنفيذي وتترأس لجنة الشؤون السياسية لشبكة البرلمانيات العربيات.

## اجتماع الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط

شارك السيد عمار مخلوفي ، عضو مجلس الأمة ، نائب رئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه بالجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ، في اجتماع فريق العمل حول النظام الداخلي وميزانية الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ، المنعقد بمدينة بروكسل (بلجيكا) ، يوم 29 سبتمبر 2016.

ناقش المشاركون في أشغال الاجتماع موضوعا رئيسيا حول : «الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط : الخيارات المستقبلية».

## اجتماعات الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني مشترك في ما بين غرفتي البرلمان الجزائري ، في اجتماعات الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE) ، المنعقدة بالعاصمة سكوبجي (جمهورية مقدونيا ليوغسلافيا السابقة) ، خلال الفترة الممتدة من 29 سبتمبر إلى 02 أكتوبر 2016.

وقد تكون الوفد البرلماني المشارك من السادة :

• الهاشمي جيار ، عضو مجلس الأمة ، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي ، رئيس الوفد ،
• زوبير طوافشية ، عضو مجلس الأمة ،
• حسين معيزة ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني ،
• كليفة أحمد ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني ،

تدارس برلمانيو (AP-OSCE) العديد من المواضيع في إطار موضوع رئيسي للدورة حول : «تعزيز تدابير الثقة والحكم الراشد في منظمة الأمن والتعاون بأوروبا». إضافة إلى مواضيع أخرى :

• الحكم الراشد كأساس لتعزيز التنمية الاقتصادية.
• تطوير المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.
• تحسين إدارة الهجرة الدولية في إطار احترام حقوق الإنسان.

جدير بالذكر ، أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE) ، ويحوز على صفة شريك في التعاون.

## أشغال الاتحاد من أجل المتوسط حول المرأة ببرشلونة

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة ، عضو مجلس الأمة ، في المؤتمر الثالث رفيع المستوى حول التمكين للمرأة المنظم من طرف الاتحاد من أجل المتوسط ، وذلك يومي 10 و 11 أكتوبر 2015 ، ببرشلونة (اسبانيا).

انعقد هذا الاجتماع في إطار التمكين للمرأة ودعم مشاركتها في ترقية السلم والتنمية والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية ، وتضمن جدول أعماله 04 جلسات لدراسة راهن منطقة المتوسط من خلال المواضيع التالية :

• النساء كمحرك للتنمية الشاملة والمستدامة.
• النساء ودورهن الهام ضد التطرف.
• النساء والهجرة.
• تحضير المؤتمر الوزاري حول تعزيز دور المرأة في المجتمع.

## البرلمان الإفريقي

شارك السيدان : محمد زوبيري ، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التحرير الوطني ، بمجلس الأمة ، عضو البرلمان الإفريقي ،

ومحمد الطيب العسكري ، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان الإفريقي ،

في فعاليات برلمانية ينظمها البرلمان الإفريقي بالتعاون مع البرلمان العربي والبرلمان المصري ، المنعقد خلال الفترة من 09 إلى 19 أكتوبر 2016 في شرم الشيخ (مصر) ، وذلك على النحو التالي :

• احتفالية بمناسبة مرور 150 عاما على تأسيس البرلمان المصري ، يوم 09 أكتوبر 2016.
• أول جلسة برلمانية مشتركة بين البرلمان العربي والبرلمان الإفريقي ، يوم 10 أكتوبر 2016.
• الدورة العادية الثالثة للفترة التشريعية الرابعة للبرلمان الإفريقي ، في الفترة من 11 إلى 19 أكتوبر 2016.

## أشغال الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا بستراسبورغ

شارك وفد برلماني مشترك في ما بين غرفتي البرلمان الجزائري ، في أشغال المرحلة الرابعة للدورة العادية لسنة 2016 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 10 و 14 أكتوبر 2016 ، بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

يتكون الوفد المشارك من السادة :
– يوسف بوتخيل ، نائب رئيس مجلس الأمة،
– رشيد بوغربال ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة،
– زعتر سعيد ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– خمقاني عبد العزيز، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
ويتضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع من بينها :

• التأثيرات الحالية للديمغرافيا الأوروبية على سياسات الهجرة.
• الرياضة للجميع : جسر لتحقيق المساواة ، والاندماج الاجتماعي.
جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، ويحوز على صفة «مدعو».

## اجتماع المكتب التنفيذي لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة «رائدات»

شاركت السيدتان :
• حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة،
• عائشة باركي، عضو مجلس الأمة،
في اجتماع المكتب التنفيذي لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة «رائدات»، وذلك يوم السبت 15 أكتوبر 2016 بعمان (الأردن).
اجتماع عمان كان لإجراء انتخابات المكتب التنفيذي وفقًا للإجراءات المعتمدة لدى الشبكة، بحيث يجدد أعضاء المكتب بعد سنة من الموافقة على اللوائح الداخلية للشبكة.
للعلم، تحوز السيدة حفيظة بن شهيدة على عضوية المكتب لشبكة البرلمانيات العربيات.

## زيارة إلى مقر منظمة حلف شمال الأطلسي

بدعوة من منظمة حلف شمال الأطلسي، قام وفد مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، بزيارة إلى مقر منظمة حلف شمال الأطلسي ببروكسل، وذلك يومي 12 و13 أكتوبر 2016.
تشكل الوفد البرلمان لمجلس الأمة من السادة:
• بن قرطبي نور الدين، عضو مجلس الأمة،
• جغدالي مصطفى، عضو مجلس الأمة،
• قيساري محمود، عضو مجلس الأمة
• غومة جبريل، عضو مجلس الأمة
• سعيد جمال، عضو مجلس الأمة
• بيبي عبيد، عضو مجلس الأمة.
تندرج هذه الزيارة في إطار الدبلوماسية العمومية التي تنتهجها المنظمة للتعريف بهياكلها وأسلوب عملها ونطاق العمليات التي تقوم بها.
وقد تضمن برنامج الزيارة لقاءات ونقاشات حول المواضيع التالية :
• الحوار السياسي والتعاون الملموس بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي
• التعاون العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي، في إطار الحوار المتوسطي
• مواجهة التحديات الأمنية الصاعدة،
• التعاون العلمي والبيئي مع الدول الشريكة،
• سياسات الدفاع والردع لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

## شبكة البرلمانيات العربيات للمساواة «رائدات»

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في الحفل الختامي لبرنامج «قفزة النساء إلى الأمام» التابع لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة «رائدات»، والمنعقد يوم الثلاثاء 25 أكتوبر 2016 بعمان (المملكة الأردنية الهاشمية).
برنامج «قفزة النساء للأمام» قام عبر السنوات الأربع لعمله بتنفيذه وتطوير الخبرات، وتحديد الممارسات الجيدة.
كما قام البرنامج كآخر عمل إقليمي له تنظيم حفل ختامي يتماشى وإستراتيجية البرنامج الشاملة، كان الهدف الرئيسي منه هو التأكيد على تبادل المعرفة وتعزيز الآليات الإقليمية للتعاون في دعم التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء.

## الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني مشترك في ما بين غرفتي البرلمان الجزائري، برئاسة السيد محمد بن طبة، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، في ملتقى مشترك بين المجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط (GSM) التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، واللجنة الفرعية حول الشراكة، التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 29 أكتوبر 2016 بروما (إيطاليا).
تضمن جدول أعمال الملتقى دراسة عدة مواضيع منها :
• الوضعية الأمنية في ليبيا وشمال إفريقيا.
• تسيير ظاهرة تدفق المهاجرين ومراقبة الحدود.
• الوضع في سوريا والعراق.
جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يحوز على صفة شريك متوسطي لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

## الاجتماع السادس لبرلمانات دول حوار 5+5

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري، في الاجتماع السادس لبرلمانات دول حوار 5+5، المنظم من طرف الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط، APM بالتنسيق والتعاون بين الجمعية الوطنية الفرنسية، وذلك يومي 27 و 28 أكتوبر 2016 بمدينة مرسيليا.
وقد تضمن برنامج الاجتماع مناقشة المواضيع التالية :
• الأمن والاستقرار الاقليمي،
• الأبعاد الاقتصادية والتحديات البيئية في المتوسط ،
• الهجرة، والحوار بين الثقافات والتنمية الاجتماعية.
للعلم، يُنظّم هذا الاجتماع عشية انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول حوار 5+5.





# أي مستقبل للديمقراطية.. الديمقراطية 2030

في إطار احياء اليوم العالمي للديمقراطية والذي يصادف 15 سبتمبر من كل سنة، نظم مجلس الأمة يوم الخميس 22 سبتمبر 2016 بمقره، يوما دراسيا بعنوان «أي مستقبل للديمقراطية : الديمقراطية 2030»، حضره السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، والسيدة مونية مسلم، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ،والسيدان محمد علي بوغازي وكمال رزاق بارة، المستشارين برئاسة الجمهورية، وعدد من أعضاء البرلمان بغرفتيه، وإطارات من عدة قطاعات وزارية ومؤسسات وهيئات وطنية، وجمع من الأساتذة والخبراء والمختصين.

افتتح السيد محمد ماني عضو المجلس، اليوم الدراسي بكلمة أشار فيها إلى أهمية الموضوع الذي يتناوله هذا اليوم الدراسي وحيويته. مؤكدا أن البرلمان الجزائري قد كرس منذ سنة 2009 هذا التقليد الحميد وأصبح يحتفي بهذا اليوم الدولي للديمقراطية على غرار أكثر من 100 برلمان في العالم، وذلك بتداول بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة في كل سنة في ظل تعاون وتنسيق بين المجلسين وهو ما يعكس تلاحم البرلمانيين ووحدة الرؤى والتوجه في تناول قضايا الشأن البرلماني والتي من شأنه تأكيد خدمة الأهداف النبيلة للعهدة البرلمانية ومن تم الصالح العام، معتبرا هذا اليوم هو فرصة سانحة لاستعراض وضع الديمقراطية في العالم وتعزيز البرامج الوطنية المكرسة لتكريس وتوطيد الديمقراطية، كما يمثل فرصة سانحة لتشجيع المواطنين وكافة الشباب ولفت انتباههم واهتمامهم لبرلمانهم وللديمقراطية .

كانت المحاضرة الأولى تحت عنوان «الديمقراطية والبرلمان : دور الشباب في ضوء دستور2016»، للدكتور نصر الدين بوسماحة، عميد كلية الحقوق -جامعة وهران.والذي أكد أن أي إصلاح ديمقراطي في أي دولة كانت لا يمكن أن يتحقق ما لم يكن شاملا وعاما لكل فئات المجتمع، بحيث أن أي إقصاء أو تهميش لفئة معينة فإن كل المشاريع سيكون محالها الفشل لا محال لأنها سبنى على الإقصاء وليس على الجمع.

موضحا أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات

خاصة بالشباب منها ما هو على المستوى الوزاري والبعض على مستوى الأحزاب وأخرى من قبل المجتمع الدولي، منها ما حققت نتائج ناجحة و منها ما حققت نتائج متواضعة جدا، ويرجع المحاضر ذلك لغياب الإطار القانوني لتلك الإصلاحات.مؤكدا أن تعديلات سنة 2016 قامت بدسترة صريحة لواجب الدولة نحو تمكين الشباب وترقيته وتمكينه من الممارسة السياسية والديمقراطية .

فدساتير السابقة حسب المحاضر 1963،1967 و1989 إلى 1996 كلها لم تتطرق ولو لفقرة واحدة بشكل صريح لدور الشباب في المجتمع الجزائري و تمكينه السياسي.

في حين أن تعديلات 2016 تحدثت عن مكانة الشباب في إطار بناء الدولة، وتم التطرق إليها في ثلاثة مواضيع، فأما الأول والثاني فيهدفان إلى تحقيق الغاية الأولى وهي تشجيع وتثمين دور الشباب كقيمة مضافة في المجتمع وأما الموضوع الثالث فهو تسهيل التحاق الشباب بمراكز صنع القرار.

مضيفا أن تسهيل التحاق الشباب بمراكز صنع القرار جاء الحديث عنه في مادتين هما المادة 200 و201 واللتان قامت بدسترة المجلس الأعلى للشباب باعتباره واحدة من الهيئات الاستشارية وملحق برئاسة الجمهورية والتي ستكون له اختصاصات مباشرة خاصة فيما يتعلق بالتمكين السياسي لشباب في المجتمع الجزائري.

منوها إلى أن إنشاء هذا المجلس حسب المحاضر كان ضرورة لا مفر منه من أجل إعادة الشباب للاهتمام بالحياة العامة والسياسية خاصة.

ولأن المجلس مازال لم يتم تأسيسه ومعرفة أعضاءه ونصوصه التنظيمية، فيتوقع المحاضر أنه ستكون للمجلس بعض الصلاحيات التي ستمنح له على ضوء تجارب سابقة ودول أخرى ومنها :

• رفع تقرير سنوي حول وضعية الشباب في الجزائر إلى رئاسة الجمهورية

• تقديم أراء وتوصيات من أجل تحسين ولوج الشباب إلى عالم الاقتصاد والشغل والإبداع في المجالات الثقافية والرياضية

• بث قيم روح الوطنية وتعزيز الانتماء للوطن

• تحصين الشباب من التطرف والأفكار الدخيلة على المجتمع الجزائري

• غرس ثقافة العمل التطوعي وقيم التضامن

• العمل على وضع خطط وبرامج للحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية.

أما المحاضرة الثانية التي كانت تحت عنوان «الديمقراطية في الزمن الرقمي»، للأستاذ الدكتور محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة. فقد أكد أن الدستور الجزائري الجديد يتضمن نظرة إستشرافية تمكن من استعمال العلوم والتكنولوجيات الحديثة لتقريب المواطن من الإدارة وتعزيز الشفافية في كل المستويات. لذلك يجب على مؤسسات الديمقراطية: الأحزاب السياسية، الانتخابات والبرلمان تطورها في عصر الرقمنة، منوها في سياق ذلك أن الكثير من الدول وضعت الرقمنة كأولوية من الأولويات نحو العصرنة والشفافية لتطبيق ديمقراطية أفضل.

مؤكدا أن استعمال الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة في وقتنا الحالي والمستقبلي خاصة في مجال السلطة التنفيذية وذلك عبر جميع مستوياتها، حيث أنها ستوفر عنصرين هما:

- وضع إدارة بنوعية أفضل وسريعة وبالتالي زوال البيروقراطية، وكذا خفض في التكاليف
- تقريب المواطن من الإدارة وكسب الثقة .

ولأن البرلمان هو واحد من المؤسسات الديمقراطية وهو المكان الأفضل لهيكلة الحوار الديمقراطي، فيجب أن يوافق بين ما يتطلعه المواطن والمؤسسة عبر تعزيز الرقابة البرلمانية من النشاط الحكومي.

مضيفا أن الاتصال أصبح ضرورة في الحياة العامة للمواطن لذلك لا يوجد برلمان يمكنه التخلي عن الاتصال، فعلى البرلمان أن يوفر مستوى مقبول من المعلومات للمواطنين .كالتعرف على نشاطه التشريعي عبر موقعه الإلكتروني أو عن طريق الإذاعة وقناة برلمانية، القدرة والتفاعل مع المنتخبين، الإتصال بسهولة عن طريق البريد الإلكتروني. من أجل أن يظل البرلمان في استماع مستمر للمجتمع.

مضيفا في نفس السياق أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة ستساهم بشكل كبير لأن يكون الناخب قريب من المواطنين، فالانترنيت عبر وسائلها : المواقع الإلكترونية، شبكات التواصل الاجتماعي البريد الإلكتروني .... ستمكن البرلماني من التقرب أكثر مع كل فئات المجتمع وإعطاء المزيد من المصداقية على عمله البرلماني والالتزام السياسي من أجل خدمتهم.

وحول ديمقراطية 2030 فأوضح المحاضر أن الإعلام الآلي وتكنولوجيات الاتصال تتطور بسرعة، وأن استخدامها سيفرض على الحكومات والبرلمانات والأحزاب السياسية سياسات أفضل لاستفادة من الفرص العديد المتاحة لها، فيجب على البرلماني أن يكون حاضر في مجال المعلومات واستخدامها من أجل تحسين العملية التشريعية، مؤكدا في الأخير أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال ستمكن من تحسين الشفافية للدول والمؤسسات عندما تستخدم بشكل صحيح وفعال.





محاضرة

# الدبلوماسيـــــة الجزائـــــرية

## من دبلوماسية تقرير المصـــير إلى دبلوماسية تصدير السلام

في إطار تخليد أحداث ومآثر الثورة التحريرية، نظم مجلس الأمة يوم الأحد 30 أكتوبر 2016 بمقره، يوما دراسيا بعنوان «الدبلوماسية الجزائرية: من دبلوماسية تقرير المصير الى دبلوماسية تصدير السلام»، حضره السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، والسيد الطيب زيتوني وزير المجاهدين والسيدان محمد علي بوغازي وكمال رزاق بارة، المستشارين برئاسة الجمهورية، وعدد من أعضاء البرلمان بغرفتيه، ومجاهدون وإطارات من عدة قطاعات وزارية ومؤسسات وهيئات وطنية، وجمع من الأساتذة والخبراء والمختصين.

الأشغال افتتحها السيد المجاهد صالح قوجيل، عضو المجلس، بكلمة أشار فيها إلى أهمية تناول موضوع الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية بالدراسة والتحليل.

المحاضرة الأولى كانت تحت عنوان «الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودورها الدبلوماسي في الثورة التحريرية» للأستاذ الدكتور يوسف حميطوش، من جامعة الجزائر.

الذي أبرز خلال مداخلته الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية، وجعلها رهانا سياسيا لكسب التأييد والدعم الخارجي لثورة التحرير الوطنية، لاسيما في أوساط الشعوب العربية وكذا عبر العالم بأسره.

وأشار إلى أن بيان أول نوفمبر لم يتطرق فقط إلى الجانب العسكري والسياسي للثورة داخل الجزائر وإنما سعى كذلك إلى تدويل القضية الجزائرية وإعطائها بعدا عالميا.

وذكر أن الفاعلين في الثورة التحريرية على المستوى الخارجي اعتمدوا على سياسة تقسيم الأدوار، مضيفا أن القضية الجزائرية تم طرحها في الخارج على عدة جبهات، فالراحل أحمد بن بلة ومحمد خيضر ركزوا على العالم الإسلامي ومحمد بوضياف ركز على مدريد في حين حسين آيت أحمد و محمد يزيد ركزوا على أكبر المحافل الدولية وهي الأمم المتحدة.

معتبرا أن أول ظهور للدبلوماسية الجزائرية كان خلال مؤتمر باندونغ في 1955 ،باعتباره أول تجمع أفروآسياوي أثبت فيه كل من آيت أحمد و محمد يزيد آنذاك براعتهما الدبلوماسية في إيصال صوت الجزائر إلى المحافل الدولية لينتقلا بعدها إلى الأمم المتحدة.

مضيفا أن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 قد لعب دورا مهما في تدويل القضية الجزائرية، بعد وضع قادة الثورة استراتيجية للعمل الدبلوماسي من أجل كسب التأييد والدعم الخارجي للثورة الجزائرية، وأنها رافقت معركة التحرير إلى غاية الاستقلال.

أما المحاضرة الثانية بعنوان «الدبلوماسية الجزائرية: من القيم الوطنية الى القيم الانسانية» للأستاذ خالد عبد الوهاب، من جامعة أم البواقي.

أوضح فيها أن الدبلوماسية الجزائرية اعتمدت على مواثيق الثورة التحريرية بما فيها بيان أول نوفمبر 1954 ميثاق مؤتمر الصومام 1956 وبرنامج طرابلس في 1962».

وأن الدبلوماسية الجزائرية استمدت خطوطها العريضة من القيم الوطنية والإنسانية التي حثت عليها مواثيق الثورة، حيث رافعت لصالح الوحدة الوطنية وتوحيد أطيافها، والاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني والمحافظة على الهوية الثقافية والإجتماعية وكذا احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

مضيفا أن الدبلوماسية الجزائرية لطالما ركزت على الحل السياسي الذي برز خلال مؤتمر الصومام، حين اقترحت الجزائر آنذاك على فرنسا الحل السلمي من خلال وقف إطلاق النار وضرورة الانتقال إلى مرحلة المفاوضات، مضيفا أن الدبلوماسية الجزائرية كانت مدافعة عن القيم الإنسانية وداعمة للحل الإنساني خلال الحقبة الاستعمارية فيما يتعلق بالأقلية الأوروبية».

مؤكدا في الأخير أن الدبلوماسية الجزائرية نقلت الثورة التحريرية من المحلية إلى العالمية، حيث أصبحت نبراسا يحتذى به عالميا، خاصة لدى حركات التحرر في العالم.

* لبنان

## بعد عامين من الجمود السياسي البرلمان ينتخب ميشال عون رئيسًا

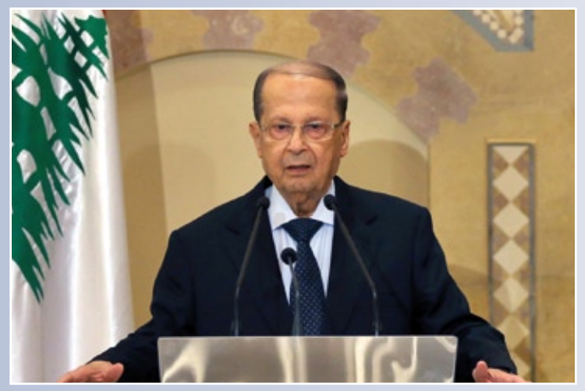

انتخب البرلمان اللبناني العماد ميشال عون رئيسا للبلاد، منهيا حالة الجمود السياسي التي أدت إلى فراغ المنصب لأكثر من عامين.

وحصل عون، الذي ينتمي للطائفة المسيحية المارونية، على 83 صوتا، من بين الـ128 صوتا، ، في محاولة أعضاء مجلس النواب الـ46 لانتخاب رئيس للبلاد، بعد جولتين من التصويت.

ودعم ترشيح عون جماعة حزب الله اللبناني الشيعي ذي النفوذ القوي. ولكن تيار المستقبل المنافس كان رافضا لهذا الترشيح، حتى توصل إلى اتفاق أوائل هذا الشهر.

ويتوقع أن يتولى سعد الحريري، زعيم تيار المستقبل، بناء على الاتفاق، رئاسة الوزراء.

وأدى جمود الوضع السياسي إلى شلل الحكومة، التي تكافح من أجل التعامل مع الانقسام الذي سببه الصراع في سوريا على مدى السنوات الخمس الماضية، ونزوح أكثر من مليون سوري إلى لبنان هربا من القتال.

وقد ظل منصب الرئيس في لبنان شاغرا منذ ماي 2014، بعد فشل الكتل السياسية في الاتفاق على مرشح يخلف الرئيس المنتهية ولايته، ميشال سليمان.

وينص الدستور اللبناني على أن يكون رئيس الجمهورية من الطائفة المسيحية المارونية، ورئيس الوزراء مسلما سنيا، ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا.

ولم يحصل عون في الجولة الأولى من التصويت على ثلثي أصوات النواب الحاضرين، وعددهم 127، فأجريت جولة ثانية، فاز فيها بالأغلبية البسيطة المطلوبة.

وتم التوافق على ترشيح عون، البالغ من العمر 81 عاما، في 20 أكتوبر بعدما صرح الحريري بأنه سيدعم ترشيحه من أجل «حماية لبنان، وحماية النظام السياسي، وحماية الدولة والشعب اللبناني».

وصعد نجم عون، زعيم التيار الوطني الحر، في الحرب الأهلية اللبنانية، باعتباره قائدا للجيش اللبناني ومناوئا للنظام السوري. وعينه الرئيس أمين الجميل، في عام 1988، رئيسا لحكومة انتقالية، قبيل انتهاء فترته الرئاسية، ولكن المسلمين رفضوا سلطة عون، وتمسكوا بحكومة سليم الحص.. وأعلن عون بعدها «حرب التحرير» ضد القوات السورية في لبنان، وعلى الرغم من انتخاب رئيس جديد، عام 1989، لم يتنح عون عن رئاسة الحكومة، إلا بعدما أخرجته قوات مدعومة من سوريا من القصر الرئاسي، ثم غادر البلاد إلى المنفى بفرنسا، عام 1990.

وعاد إلى لبنان بعد انسحاب القوات السورية في عام 2005، تحت ضغط دولي، إثر اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري.

وعلى الرغم من معارضته الطويلة للنفوذ السوري في لبنان، عقد عون تحالفا سياسيا مفاجئا مع حزب الله، حليف سوريا القوي، عام 2006.

ووقف أيضا إلى جانب حزب الله في دعمه للرئيس السوري، بشار الأسد، في قمع الانتفاضة في بلاده.

أما تيار المستقبل، بزعامة سعد الحريري، فيعارض وجود قوة عسكرية لحزب الله في لبنان، وتدخله في سوريا.





* الكويت

## أمير الكويت يحلّ مجلس الأمة

حل أمير الكويت، صباح الأحمد الجابر الصباح، بمجلس الأمة، ودعا في مرسوم إلى إجراء انتخابات تشريعية جديدة في البلاد، خلال شهرين.

وجاء قرار الأمير بعد يومين على قبوله استقالة رئيس الحكومة، الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، إلا أنه طلب استمرار الوزراء بتصريف «العاجل من الأمور»، حتى صدور مرسوم بتشكيل الحكومة الجديدة.

وبرر الصباح قراره ببروز «خلل في العمل البرلماني» وتحول مجلس الأمة إلى «ساحة للجدل العقيم والخلافات وافتعال الأزمات».

وقال الصباح في خطاب حل مجلس الأمة بثه التلفزيون: «إن العمل البرلماني انطوى على انتهاك للدستور وللقانون، وتجاوز لحدود السلطات الأخرى، وتدني لغة الحوار على نحو غير مسبوق تحقيقا لغايات قصيرة ضيقة على حساب مصلحة الوطن.»

وأشار إلى أن حل البرلمان يستجيب «لظروف إقليمية وتحديات أمنية» تواجهها البلاد، مضيفا أن هذه الظروف «حتمت اللجوء إلى الشعب مصدر السلطات، لاختيار ممثلين له يعبرون عن تطلعاته، في مواجهة التحديات» .

وقال رئيس مجلس الأمة، مرزوق الغانم، لقناة الرأي الكويتية، «إن الكويت أمام مرحلة دقيقة واستثنائية، وتحديات إقليمية وأمنية واقتصادية، لن تستطيع تجاوزها إلا بانتخابات مبكرة، وتشكيل فريق حكومي جديد».

وتعرضت الكويت إلى هجمات لمتشددين إسلاميين منذ بروز تنظيم الدولة الإسلامية، فقد استهدف التنظيم في عام 2015 مسجدا للشيعة بتفجير اسفر عن مقتل 27 شخصا، وجرح عدد آخر.

وتميزت العلاقة بين أعضاء مجلس الأمة المعارضين والحكومة بالتوتر خاصة في استجوابات النواب المحسوبين على التيار الإسلامي.

وشهد البرلمان الكويتي، صدامات مع الحكومة مؤخراً، بعد قرارات اتخذها مجلس الوزراء، تهدف إلى تقليص النفقات بالميزانية الجديدة.

وكان آخرها قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية وتحرير سعر البنزين، ما أدى إلى احتجاجات برلمانية واستجوابات، انتهت بقرار قضائي ابتدائي، يقضي ببطلان قرار الحكومة برفع سعر البنزين، وإعادة السعر القديم في حكم قابل للاستئناف. وقدّمت الحكومة مقترحاً بتزويد المواطن بـ 75 لتر بنزين، شهرياً.

وتأثرت ميزانية الحكومة في الكويت بتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو ما دفعها إلى إعلان تقليص النفقات، ومنها رفع دعم أسعار الوقود، الذي لم يوافق عليه نواب مجلس الأمة.

و كان مجلس الأمة الحالي سينهي فترته القانونية، ومدتها أربعة أعوام، في يوليو من عام 2017.

المغرب

## حزب العدالة والتنمية يتصدر نتائج الانتخابات التشريعية

أعلنت وزارة الداخلية المغربية عن فوز حزب العدالة والتنمية بالرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية المغربية ليوم 7 أكتوبر 2016، محققًا 125 مقعدًا في المجموع، بينما حل حزب الأصالة والمعاصرة في المركز الثاني بـ 102 مقعدًا.

وجاء في النتائج النهائية للانتخابات التشريعية بعد إعلان نتائج اللوائح الوطنية أنّ حزب العدالة والتنمية حصل على 98 مقعدًا في اللوائح المحلية و27 مقعدًا في اللوائح الوطنية، وحصل حزب الأصالة المعاصرة على 81 مقعدًا في المحلية و21 في الوطنية.

بينما جاء المركز الثالث، في هذه الانتخابات التي بلغت نسبة المشاركة فيها 43 بالمائة، من نصيب حزب الاستقلال بـ46 مقعدًا، إذ حقق 35 مقعدًا محليًا و11 وطنيًا، بينما حقق حزب التجمع الوطني للأحرار المركز الرابع بـ37 مقعدًا في المجموع، وحلّت الحركة الشعبية في المركز الخامس بـ27 مقعدًا، بينما حقق الاتحاد الاشتراكي 20 مقعدًا.

وحاز حزب الاتحاد الدستوري على 19 مقعدًا، ونال حزب التقدم والاشتراكية 12 مقعدًا، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية ثلاث مقاعد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي مقعدين، ومقعد واحد لكل من حزب الوحدة والديمقراطية وحزب اليسار الأخضر المغربي.

وكان وزير الداخلية محمد حصاد قد أعلن في مؤتمر صحفي في الساعات الأولى من صباح يوم السبت 08 أكتوبر 2016، أن حزب العدالة والتنمية حقق المرتبة الأولى في اللوائح المحلية بتحقيقه 99 مقعدًا، قبل أن يتم تخفيض مقعد واحد للحزب في النتيجة النهائية للوائح المحلية دون أن يؤثر ذلك على تصدره الانتخابات.

اسبانيا

## برلمان كتالونيا يحدد تاريخ استفتاء تقرير المصير للاستقلال عن اسبانيا

رغم تهديدات المحكمة الدستورية، صادق برلمان «كتالونيا» على اجراء استفتاء على استقلال المنطقة وانفصالها عن إسبانيا في شهر سبتمبر من العام المقبل «على أبعد تقدير سواء مع ضمانات من حكومة مدريد أو بدونها».

وحصل القرار على تأييد الأغلبية الساحقة بالبرلمان بـ72 صوتا ممثلا بالتكتل الانفصالي المؤلف من 62 نائبا في ائتلاف «معا من أجل نعم» بزعامة رئيس المنطقة كارليس بويجديمونت والنواب الـ10 بحزب «ترشيح الوحدة الشعبية» اليسار الراديكالي.

وبالمقابل امتنع نواب «كتالونيا نعم نستطيع» الـ11 عن التصويت في حين رفض نواب الحزبين الشعبي اليميني والاشتراكي وحزب «ثيودادانوس» الـ52 المتبقين في المجلس المؤلف من 135 نائبا التصويت رافعين أيديهم لحظة التصويت في إشارة إلى احتجاجهم على القرار.

وينص القرار على اجراء استفتاء ملزم حول الانفصال عن إسبانيا في شهر سبتمبر المقبل مع تحديد نسبة الفوز عند 50 بالمائة فقط ثم اجراء انتخابات

تأسيسية بعد ستة أشهر في حال الفوز أي في شهر مارس 2018.

ويأتي ذلك بعد ساعات من موافقة المحكمة الدستورية الاسبانية بالإجماع على رفع طلب للمدعي العام للبدء بالإجراءات القانونية ضد رئيسة برلمان «كتالونيا» كارمي فوركاديل بتهمة عصيان المحكمة الدستورية والسماح بإجراء تصويت في البرلمان الإقليمي على «خارطة طريق» للانفصال عن إسبانيا في شهر يوليو الماضي.

وتنص «خطة الطريق» التي وضعها البرلمان الكتالوني بدعم من التكتل الانفصالي على الانفصال عن إسبانيا في غضون 18 شهرا اعتبارا من شهر نوفمبر 2015 وشق الطريق نحو إنشاء «الجمهورية الكتالونية المستقلة» وإطلاق الإجراءات لبدء عملية «الانفصال الديمقراطي الكامل والمستدام والسلمي عن إسبانيا».

وتنص الخطة كذلك على الالتزام بالقرارات والقوانين الصادرة عن البرلمان الكتالوني حصرا وتجاهل قرارات مؤسسات الدولة الاسبانية التي طعنت بذلك القرار لدى المحكمة الدستورية الاسبانية التي ألغته في شهر ديسمبر 2015 معتبرة انه «يتنافى مع روح الدستور الاسباني الذي يكفل وحدة البلاد « غير ان «كتالونيا» أعلنت مواصلتها المضي قدما بمخططاتها.

* فنزويلا

## البرلمان يصادق على إطلاق عملية عزل مادورو والجيش يؤكد دعمه للرئيس

صادقت الجمعية الوطنية الفنزويلية، الثلاثاء 25 أكتوبر 2016، على إطلاق عملية عزل رئيس البلاد نيكولاس مادورو، بينما أعلن الجيش الفنزويلي عن تأييده له.

وفي اجتماع خاص للبرلمان، الذي تسيطر عليه المعارضة، صوت أغلبية أعضائه لصالح المصادقة على هذه المبادرة.

كما صوت البرلمان لصالح استدعاء الرئيس مادورو للمثول أمام أعضاء الجمعية في اجتماعها المرتقب، في 01 نوفمبر.

وجاء في بيان للبرلمان أنه أقر «مباشرة عملية قضائية بحق نيكولاس مادورو» وتكليف لجنة برلمانية خاصة ببدء دراسة «المسؤولية الجنائية والسياسية المحتملة» لمادورو وإمكانية «استقالته من منصب الرئيس».

وفي رد سريع على هذا التطور، أعلن الجيش الفنزويلي، على لسان وزير الدفاع، فلاديمير بادرينو لوبيس، عن دعمه للرئيس مادورو، نافيا وجود أي انتهاك لدستور البلاد من قبله.

وقال لوبيس، في تصريحات تلفزيونية، أدلى بها عقب اجتماع البرلمان : «يكمن هدفهم الحقيقي في إلحاق أضرار كبيرة بمؤسسات دولتنا، عن طريق بث الفوضى والاضطراب من أجل الإطاحة، في نهاية المطاف، بالحكومة الشرعية لنيكولاس مدورو موروس، الذي ليس بالنسبة لنا موضوعا للأهواء

السياسية، وإنما القائد الأعلى المنتخب والعامل بالتوافق مع الدستور».

وشدد وزير الدفاع الفنزويلي على أن القوات المسلحة في البلاد «تعلن ولاءها المطلق» لمادورو وعزمها ضمان تطبيق الدستور.

مادورو يتهم الجمعية الوطنية بمحاولة تنفيذ «انقلاب برلماني» ويعقد اجتماعا لمجلس الدفاع القومي

أما مادورو نفسه فاتهم، في كلمة ألقاها أمام تجمع لأنصاره في العاصمة كاراكاس، الجمعية الوطنية بأنها تقوم بتنفيذ محاولة «انقلاب برلماني».

وقال الرئيس، في هذا السياق : «فنزويلا، لم تشهد أبدا انقلابا برلمانيا، ولن نسمح بحصول مثل هذا الأمر، فليعلم اليمينيون ذلك، هنا وهناك (الولايات المتحدة)».

مجلس الأمة

# تساؤلات حول العولمة

## ..الدولة الوطنية، السيادة، القيم والإنسان

## في العدد القادم

متابعة للمحاضرة التي
ألقاها الأستاذ سليمان
الشيخ بمقر مجلس الأمة يوم
الخميس 15 ديسمبر 2016